# المهندس الزراعي العربي

اتحاد
المهندسين الزراعيين العرب

مجلة دورية تصدر عن الأمانة العامة
لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب
e- mail: aaunion1@hotmail.com

(82)

## عدد خاص

## بمناسبة العيد الذهبي لتأسيس
## اتحاد المهندسين الزراعيين العرب

رئيس التحرير
الأمين العام للاتحاد
الدكتور يحيى بكور

مدير التحرير
المهندسة
دلال المصري

آراء الكتاب
لا تعبر بالضرورة
عن آراء الاتحاد

# محتويات العدد


- الفهرس.....2
- كلمة العدد..... 3
- الدور التنموي لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب في التنمية الزراعية ونشر أسسها العصرية والذكية.
  إعداد: د. يحيى بكور الأمين العام لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب ..... 5
- المؤتمرات الفنية التي عقدها الاتحاد.
  وأهم دراساتها ..... 25

  قيادات الاتحاد خلال خمسين عاماً الأولى ..... 38
- تأثير الأزمة الاقتصادية والإقليمية على إنتاج واستهلاك الغذاء في الوطن العربي .
  د. حمدي سالم. خبير اقتصادي،
  أستاذ في قسم الاقتصاد كلية الزراعة جامعة عين شمس..... 41
- معرض بترا للثروة الحيوانية..... 63
- المؤتمرات والندوات التي تعاون الاتحاد على عقدها مع منظمات أخرى ..... 67

## كلمة العدد

# الاحتفال بالعيد الذهبي

1968 – 2018

أقر المؤتمر العام للاتحاد الاحتفال في الثاني من شهر تموز يوليو 2019، بالعيد الذهبي لتأسيس الاتحاد، وتفضل السيد الرئيس الدكتور بشار الأسد بشمول هذا الاحتفال بكريم رعايته وكرم ضيافته العربية، في دمشق التي طردت الإرهابيين وداعميهم والتي بدأت مرحلة إعادة البناء، التي يلعب فيها المهندسون الزراعيون السوريون دوراً فاعلاً.

في هذه المناسبة يمر أمامنا شريط من الذكريات الجميلة التي رافقت تأسيس الاتحاد في القاهرة، والذي طور عمله ونشاطه يوماً بعد يوم حتى وصل الى هذه الدرجة من المساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذه المناسبة نذكر بكثير من التقدير الزميل أحمد طلعت عزيز أول أمين عام للاتحاد رحمه الله، كما نذكر بكثير من التقدير نقيب المهن الزراعية المصرية المرحوم سعد هجرس وتقدر عمالقة الزراعة العربية أصحاب المعالي الذين دعموا اتحادنا ونشاطاته وفي مقدمتهم معالي الدكتور يوسف والي وزير الزراعة واستصلاح الأراضي في مصر العربية، الذين كانت لهم ايدي بيضاء بتأسيس اتحادنا ورعايته لفترة مهمة من الزمن.

وفي هذه المناسبة نسال الله تعالى الرحمة وفسيح الجنان لمن توفاه الله تعالى من قيادات الاتحاد، كما نسأله تعالى دوام الصحة واطالة عمر الذين هم على قيد الحياة، ونشد على أيديهم، وندعوهم أن يستمروا في العمل المنتج لتطوير القطاع الزراعي.

تحية محبة وتقدير الى جميع القيادات الزراعية في الدول العربية والى جميع القادة العرب الذين أعطوا القطاع الزراعي والعاملين فيه الاهتمام اللازم ليعملوا على تنمية هذا القطاع وتطويره وبما يساهم بالأمن الغذائي العربي.

**الأمين العام**
**الدكتور يحي بكّور**

الدور التنموي

# لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب في التنمية الزراعية ونشر أسسها العصرية والذكية


إعداد الدكتور يحيى بكور

الأمين العام لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب


مارس / آذار 2019

*** المحتويات**

**أولاً – نظرة تحليلية لمراحل تطور أداء الاتحاد والإنجازات المتحققة.**
**ثانياً _ المعوقات التي تواجه التنمية الزراعية العربية ومقترحات الاتحاد لتجاوزها.**
**ثالثاً – الزراعة الذكية وأهميتها لزيادة وتحسين الإنتاج والإنتاجية في الزراعة العربية.**
**رابعاً – المعيقات الأساسية لتطبيق ونشر أساليب الزراعة الذكية ومتطلبات تذليلها.**
**خامساً – التعاون العربي ـ العربي ودوره في تطبيق زراعة عصرية وذكية.**
**سادساً – الخاتمة.**

## نظرة تحليلية
## لمراحل تطور أداء اتحاد المهندسين الزراعيين العرب
## والإنجازات المتحققة

تأسس اتحاد المهندسين الزراعيين العرب عام 1968، بمبادرة من جامعة الدول العربية، وفي مرحلة النهوض القومي العربي، وظهور الحاجة إلى عمل عربي فعال لدرء الأخطار المحيطة بالأمة، وعندما تأكد للقادة العرب أن قوة الأمة تكمن في تضامنها ووحدتها، وأن بناء الاقتصاد العربي القوي يكمن في تكامل واستثمار مواردها الطبيعية والبشرية والمالية.

وأن تطوير علاقات التعاون والتنسيق بين المنظمات المهنية والنقابية في الدول العربية يساهم في تكوين قوة جماهيرية قوية تدافع عن قضايا الأمة، ويساعد في إرساء سياسات تنتهجها المؤسسات الرسمية وتؤدي إلى تنسيق وتكامل عربي فعال، خاصة في المجالات الاقتصادية والتنمية الاجتماعية.

وقد تبنى الاتحاد هذا المفهوم منذ الاجتماع التأسيسي الأول الذي عقد في مقر جامعة الدول العربية عام 1968، وحضرته ستة منظمات للمهندسين الزراعيين، كانت مؤسسة في الدول العربية، وركز البيان التأسيسي ووثائق التأسيس **أن الاتحاد منظمة عربية مهنية علمية غير حكومية، تعمل من خلالها ومن خلال أعضائها، من أجل تحقيق الأهداف القومية للدول العربية، وتساهم بشكل فاعل في تطوير القطاع الزراعي العربي وتحديثه باستخدام التقانات الحديثة والمتطورة، من خلال المؤتمرات الفنية التي ينظمها، والدراسات العلمية التي يعدها خبراؤه، والمذكرات ومقررات المؤتمرات والندوات العلمية التي ينظمها أو يشارك بها.**

كما أنه أعطى الاهتمام لترقية شأن مهنة الهندسة الزراعية، علمياً وفنياً، لتلبية متطلبات التنمية الزراعية العربية، وترسيخ مفهوم العمل العربي المشترك بين المهندسين الزراعيين العرب ومنظماتهم، وصولاً إلى تبادل الخبرات، والتنسيق بين جميع المنظمات، للمساهمة في

تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الريف العربي، وتحقيق التكامل الزراعي والاقتصادي العربي.

وحددت أنظمة الاتحاد، وقرارات مؤتمراته، أسس العمل والتعاون مع المنظمات العربية والإقليمية الأخرى، بتكامل دور مؤسسات العمل العربي المشترك، والإسهام في تحقيق الأهداف المنشودة للأمة.

وقد تطورت عضوية الاتحاد حتى شملت منظمات المهندسين الزراعيين في جميع الدول العربية التي سمحت بتأسيس منظمات لهم، سواءً منفردين أو بالمشاركة مع بقية الاختصاصات الهندسية، أو مع بقية المهن الزراعية.

وانطلاقاً من الأهداف السابق ذكرها، **عمل الاتحاد على إعطاء الجانب التنموي الأهمية التي تفرضها الحاجة، وأعطى الأفضلية لقضايا التنمية الزراعية**، وكانت أولى قراراته، التي رفعها إلى المسؤولين في جامعة الدول العربية **هي إحداث منظمة عربية حكومية للتنمية الزراعية**، تتولى إعداد مشروعات الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية الزراعية، والدراسات عن توقعات مستقبل اقتصاد الغذاء في المنطقة العربية، وتساهم في إعداد الكوادر الزراعية اللازمة لتحديث الزراعة العربية، وقد تكللت هذه الجهود بصدور قرار مجلس جامعة الدول العربية بإحداث المنظمة العربية للتنمية الزراعية عام 1970، و**مقرها في السودان سلة الغذاء العربي التي أصبحت بيت خبرة عربي.**

وبعد مناقشات ودراسات أولية تمت في اجتماعات الاتحاد، وشارك بها خبراء من الدول الأعضاء، وجد الاتحاد أن الفجوة الغذائية بين الإنتاج وبين حاجة الاستهلاك من السلع الغذائية بدأت تظهر اعتبارا من عام 1968، وأن الحاجة ماسة إلى عمل عربي مشترك لزيادة وتحسين الإنتاج، والاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية الزراعية، وخاصةً الأرض والمياه، كما تأكد نتيجة المناقشات ان المستقبل ينبئ بتزايد الفجوة الغذائية إذا لم تتخذ الإجراءات اللازمة لزيادة الإنتاج والإنتاجية في الوطن العربي

كما أكدت اجتماعات الاتحاد ومناقشات دراسات خبرائه ،أن ردم الفجوة الغذائية لا يمكن أن يتحقق إلا بتعاون عربي فعال يؤدي إلى معالجة المعوقات، وتحديد المستلزمات الكفيلة بتحديث القطاع الزراعي، وتوفيرها.

وأقر الاتحاد البدء في **عقد مؤتمرات فنية دورية كل سنتين، تتخذ من التكامل العربي شعاراً لها وتضع الأولويات لكل مرحلة من مراحل التطور الزراعي.**

كما أقر أن تشمل موضوعات المؤتمرات المحاور الأكثر إلحاحاً لكل مرحلة، وأن يدعى للمشاركة في المؤتمرات وزارات الزراعة، ووزارات الري، والوزارات والهيئات المسؤولة عن

التنمية الريفية العربية، والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة، وكليات الزراعة، وأجهزة البحوث الزراعية العربية، واتحادات الفلاحين، وغيرها من المؤسسات المعنية بالقطاع الزراعي، إضافةً إلى المنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات العلاقة.

وتكون مشاركة الجهات المدعوة بتقديم الخبرة والدراسات الموثقة في محاور المؤتمر، وينتج عن المؤتمر قرارات ملزمة للاتحاد، وتوصيات يتم تبليغها إلى المسؤولين في الدول العربية والمنظمات العربية والدولية، وكذلك المؤسسات ذات العلاقة، ويتم متابعتها معهم.

وقد بلغ عدد المؤتمرات التي عقدها الاتحاد عشرين مؤتمراً دورياً ووأربعة عشر مؤتمراً استثنائياً، وخمسة عشر ندوة وورشة عمل، أخذت **من التكامل العربي في مجال كل منها عنواناً لها، شاملة لمختلف جوانب التنمية الزراعية**، كان أولها عام 1970 في الخرطوم **بعنوان:**

**((التكامل العربي في مجال تطوير استصلاح الأراضي واستزراعها))،**

**وآخر في مجال**

**(( التكامل العربي في مجال التنمية الريفية المتكاملة، وأثرها على تحقيق الأمن الغذائي)).**

علماً أن جميع مؤتمرات الاتحاد تناولت مختلف جوانب التكامل الزراعي العربي، سواءً الاقتصادية منها أو الاجتماعية أو الفنية، وهي تدرجت من التوسع الأفقي في الرقعة المزروعة إلى التوسع الرأسي في الإنتاج والإنتاجية، إلى دور العنصر البشري، وإعداده الإعداد اللازم، إلى تسويق الإنتاج والسلع الزراعية وغيرها من القضايا التي تساهم في إرساء زراعة عربية عصرية.

كما لم تغفل هذه المؤتمرات موضوعات هامة تتعلق بتطوير تنظيم الفلاحين التعاوني وأهمية مساهمته في التنمية الريفية اقتصادياً واجتماعياً، وتصنيع مستلزمات الإنتاج الحديث اللازم لزيادة وتحسين الإنتاج، وتطوير الثروة الحيوانية، والتنمية الريفية المتكاملة، وغيرها من الموضوعات الهامة، والتي تؤدي إلى تنمية حقيقية، إذا تكاملت الموارد العربية، وتم استثمارها الاستثمار الأمثل.

ولم تقف إنجازات الاتحاد عند عقد المؤتمرات ودعوة جهات الاختصاص للمشاركة فيها، إنما تجاوز ذلك إلى تشكيل جمعيات علمية متخصصة، يكون أعضاؤها من المهندسين الزراعيين الخبراء في مجال اختصاص الجمعية، ومن جميع الدول العربية، تهدف إلى حشد جهود الزملاء الأعضاء ووضعها في خدمة الزراعة العربية وقد تم تأسيس خمس جمعيات علمية عاملة و**هي :**

*الجمعية العربية للعلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية.
*الجمعية العربية لعلوم المحاصيل الحقلية.
*الجمعية العربية لعلوم الثروة الحيوانية.
*الجمعية العربية لعلوم الأراضي والمياه.
*الجمعية العربية للزراعة العضوية التي تعثرت بسبب الظروف غير الموضوعية في اليمن.

واتخذ المؤتمر العام قرارا بتأسيس جمعيتين جديدتين تم إعداد أنظمتها الأساسية ومناقشتها المبدئية ورفعها إلى المؤتمر العام لدراستها وإقرارها **وهما:**

*الجمعية العربية للتأمين الزراعي
*الجمعية العربية للصيد البحري وتربية الأحياء المائية.

كما لم يغفل الاتحاد بناء علاقات تعاونية مع المنظمات العربية والدولية ذات العلاقة بالقطاع الزراعي والتنمية الريفية، والتعاون معها في أنشطتها، والمشاركة في اجتماعاتها بفاعلية، وبيان رأي الاتحاد حول المسائل التي تطرحها بترسيخ ما يخدم المنطقة العربية وتكاملها، وتبني مفهوم عربي للأمن الغذائي، مدعوم بقرار سياسي رسمي، عندما لم تأخذ المنظمات الدولية بما يخدم التوجه العربي في مجال الأمن الغذائي.

والمثال الأوضح في هذا المجال هو المفهوم العربي للأمن الغذائي العربي، حيث **تبنى اتحادنا، والمنظمات العربية، مفهوماً يقوم على أن الأمن الغذائي العربي يتحقق عندما ينتج الوطن العربي حاجاته الاستهلاكية من السلع الاستراتيجية**، بينما تتبنى المنظمات الدولية، أن الأمن الغذائي يتحقق عندما توفر الدول الحاجات الاستهلاكية عن طريق الإنتاج أو الاستيراد من الخارج.

وهذا المفهوم لا يأخذ بالاعتبار أن الغذاء أصبح سلاحاً يستعمل للضغط على الدول المحتاجة إليه، وهو وسيلة لمعاقبة الدول المحتاجة إليه بمنع وصوله إليها لأسباب سياسية وليست موضوعية، والأمثلة على ذلك كثيرة.

كما قدم **اتحادنا استشارات إلى دول عربية** بخبراء ساهموا في معالجة مشاكل مستعصية وإدخال تقانات حديثة لمعالجتها، إضافةً إلى انه استقطب التمويل من مؤسسات مالية إقليمية، لتنظيم دورات تدريبية متخصصة على إعداد السياسات الزراعية لمتدربين من الدول العربية الأقل نمواً، وهو ينظم دورات تدريبية في إطار تبادل الخبرات بين المنظمات الأعضاء.

هذه لمحات من إنجازات قام بها اتحاد المهندسين الزراعيين العرب بإمكانياته، وبجهاز متطوع لا يأخذ أي من المنتخبين فيه رواتب أو تعويضات أو مهمات، تزيد عن أجور الإقامة وبطاقة

السفر، خدمة للاتحاد والزراعة العربية، وحرصاً على استثمار موارده في خدمة الزراعة العربية.

ثانياً – المعوقات

التي تواجه التنمية الزراعية العربية ومقترحات الاتحاد لتجاوزها

* نظرة عامة على الوطن العربي، وأوضاع القطاع الزراعي فيه، نجد أن دوله تتفاوت تفاوتاً كبيراً في مستوى تطور القطاع الزراعي فيها، اضافةً إلى فروق كبيرة في إنتاجية المحاصيل المزروعة في كل دولة، وحتى ضمن الدولة الواحدة، والواضح تماماً أن الدول ذات الموارد الطبيعية الزراعية الكبيرة، خاصة موارد الأرض والمياه، هي الأكثر تخلفاً، والأكثر بعداً عن الزراعة الحديثة في معظم المساحات المزروعة فيها، أما الدول الأقل في الموارد الزراعية، فإنها حققت نتائج كبيرة في مجالات زيادة الإنتاج والإنتاجية، إضافةً إلى أنها تستخدم وسائل ومستلزمات الإنتاج الحديث على نطاق واسع، مما جعل إنتاجية محاصيلها الزراعية، ووحداتها من الثروة الحيوانية، عالية وقريبة من متوسط مستويات الدول المتقدمة، ويعود القسم الأكبر من هذه الفروق إلى أن الدول الأقل موارد طبيعية زراعية هي الأكثر موارد مالية نتيجة لامتلاكها النفط واستثماره بما يدعم اقتصادها الوطني.

* وبذلك نجد أن السمة العامة للوطن العربي هو أن الموارد الطبيعية الزراعية متركزة في جانب، والموارد المالية الضخمة متركزة في جانب أخر، والموارد البشرية خاصة الفنية متركزة في جانب ثالث، **وأن اي تنمية اقتصادية اجتماعية عربية بشكل عام، أو تنمية زراعية عربية توفر الامن الغذائي العربي، بشكل خاص، يتطلب تكامل هذه الموارد الثلاث واستثمارها في خدمة التنمية، وبما يعود بالفائدة على مالكي هذه الموارد**

**ويمكن إجمال المعوقات التي تواجه التنمية الزراعية العربية بما يلي :**

**1 – ضعف مستوى التحديث التقني في الزراعة العربية.**

– شهدت العقود الخمسة الماضية تطوراً كبيرا في استخدام تقانات حديثة في الزراعة، وفي مكافحة الآفات، وفي استعمال وسائل الري الحديث، ولكن هذا التطور كان في دول تملك الموارد المالية اللازمة لتحديث وسائل وطرق الإنتاج فيها، وخاصةً في الدول التي لا تعتمد على الزراعة كمكون أساسي من مكونات الإنتاج الوطني، كما أنه حدث في مواقع ومشروعات محددة في دول أخرى تمتلك موارد طبيعية زراعية، لكنه لم يتناول جميع العمليات الزراعية، إنما اقتصر على عمليات حل فيها العمل الآلي محل العمل البشري، أو محل العمل الحيواني، مثل مرحلة تحضير الأرض للزراعة أو (بذر البذار) والحصاد، دون أن يشمل عمليات أخرى.

**وقد أكدت الدراسات التي قدمت إلى مؤتمرات الاتحاد وخاصةً :**

- **مؤتمر الميكنة الزراعية والتكامل العربي** في مجال تصنيعها وتشغيلها الذي عقد في دمشق برعاية كريمة من فخامة رئيس الجمهورية.
- **مؤتمر الزراعة المطرية والتكامل العربي** في مجال استخدام التقنيات الحديثة في تطويرها، الذي عقد في ليبيا برعاية الرئيس الليبي.
- **مؤتمر التكامل العربي في مجال استخدام التقنيات الحديثة** في الزراعة العربية الذي عقد في المغرب برعاية كريمة من جلالة الملك.
- **مؤتمر التكامل العربي في مجال التطوير والابتكار في** المجال الزراعي الذي عقد في تونس برعاية دولة رئيس وزراء تونس.
- **مؤتمر التكامل العربي في مجال الاستفادة من تقانات المعلوماتية** في الزراعة العربية، الذي عقد في ليبيا برعاية الرئيس الليبي

وقد أظهرت دراسات هذه المؤتمرات على عدم قدرة العديد من الدول العربية على تطبيق نماذج التنمية التقنية الحديثة، نتيجة للقصور في توفير مستلزمات التطبيق، من خدمات أو استثمارات وتسهيلات ائتمانية، إضافة إلى عدم كفاية وكفاءة البنيات المؤسسية اللازمة لنقل وتوطين ونشر وتبني التقانات الزراعية الحديثة.

ولكي تستطيع الدول ذات الموارد الطبيعية الزراعية الكبيرة، كما هو الحال في السودان والصومال واليمن وغيرها ،من تطبيق التقانات الحديثة، فإنه لابد من الأخذ بالتوصيات التي أقرتها مؤتمرات الاتحاد في هذا المجال، وهو تأسيس شركات عربية للخدمات الزراعية الحديثة ،تتولى تنفيذ العمليات الآلية، أو تركيب وتشغيل وسائل الري الحديث في المشروعات الزراعية الكبيرة، لقاء نسبة من الإنتاج، إضافةً إلى توفير ضمانات حكومية بدعم هذه الشركات وضمان حقوقها من المالكين والمزارعين.

ومن الجدير بالذكر أن عملية التحديث التقني في الزراعة العربية تتعدى الخدمات الإنتاجية وادارة الموارد الزراعية، بل تشمل العمليات التسويقية الداخلية والخارجية، وتلك العمليات التي يصعب على المنتج القيام بها بكفاءة عالية، بينما تدخل في مهام شركات عربية تتولى توحيد المواصفات ومراعاة التشريعات في الدول المستوردة، وتوفير سلع تتمتع بجودة عالية، ومواصفات مقبولة، تراعي أساليب الإنتاج ومعاملات ما بعد الحصاد التي تؤمن مواصفات الجودة المطلوبة للمستهلك، لتتمكن من المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية.

**2 – استنزاف الموارد الطبيعية الزراعية المتاحة :**

أدى تزايد الفجوة الغذائية التي تعاني منها المنطقة العربية، إلى الاستثمار الجائر للموارد الزراعية المتاحة في المنطقة العربية، وخاصةً الأراضي والمياه، مما أدى إلى مشاكل بيئية متعددة تجلت بشكل أساسي في استنزاف المياه الجوفية وتلوثها من جهة، وفي تملح وتصحر الأراضي الزراعية أو ضعف إنتاجيتها تدريجيا من جهة أخرى.

وقد ناقشت الدراسات المقدمة إلى مؤتمرات الاتحاد وندواته واجتماعاته هذه المشاكل في **عدة مؤتمرات وندوات وأهمها:**

- **مؤتمر التكامل العربي في مجال تطوير واستصلاح الأراضي واستزراعها الذي عقد في السودان برعاية كريمة من فخامة رئيس الجمهورية**
- **مؤتمر التكامل العربي في مجال الإدارة السليمة للموارد البيئية** الذي عقد في الأردن برعاية كريمة من جلالة الملك.
- **مؤتمر التكامل العربي في مجال تطوير وتنمية البوادي العربية** وأهمية مساهمة المراعي الطبيعية في تحقيق الأمن الغذائي، الذي عقد في لبنان برعاية فخامة رئيس الجمهورية.
- **مؤتمر التكامل العربي في مجال حماية البيئة من أجل تنمية زراعية مستدامة،** الذي عقد في تونس برعاية فخامة رئيس الجمهورية.

وقد نتج عن كل مؤتمر قرارات وتوصيات هامة، قدمت إلى أصحاب القرار في الدول العربية، **ساهمت في تحقيق التوازن بين تسريع معدلات التنمية الزراعية من جهة، والمحافظة على الموارد الطبيعية من جهة أخرى، كما وضعت أسس للاستثمار الأمثل للموارد الزراعية، بما يحقق زيادة مطردة في الإنتاج والإنتاجية، أي استدامة التنمية، كما أكدت توصيات مؤتمراتنا على أن جميع الأنشطة البشرية، في استثمار الموارد الزراعية، يجب أن تتم في اطار الاستثمار الكفؤ والسليم والرشيد الذي يراعي الاستمرارية وضمان صيانة الموارد الطبيعية والأحياء البرية والبحرية، ويتجنب كل ما من شأنه تلويث البيئة بمحيطها الشامل.**

**3 – ضعف بناء القدرات البشرية والمؤسسية ( وخاصةً الفنية )**

**لمواصلة التنمية الزراعية العصرية :**

- تشير الدراسات التي ناقشتها مؤتمرات الاتحاد وندواته، إلى أن معظم المشاكل والمعوقات التي تعاني منها المؤسسات الوطنية للبحوث والتطوير الزراعي، والخدمات الأخرى من إرشاد وتمويل زراعي، إنما يعود إلى ضعف مستوى تأهيل الأطر الفنية

والإدارية العاملة في هذه المؤسسات.

كما أكدت أن عملية بناء القدرات لا تقتصر على **البعد التعليمي**، إنما تتعداه إلى **البعد التدريبي** الذي يجب الاهتمام به وإخضاع العاملين له قبل الخدمة وأثناءها، لكي يكونوا أكثر قدرة على التعامل مع المجتمع، أما **البعد الإرشادي** فإنه يختص برفع المستوى المعرفي والمهاري للعاملين في الأنشطة الخدمية والزراعية.

ولابد من التأكيد على أن التوجه إلى إعطاء دور هام للمشاركة الشعبية في الملكية والإدارة والتنظيم للموارد والإنتاج والتسويق، يفرض على المؤسسات الرسمية حتمية دعم بناء قدرات التنظيمات الأهلية أو الشعبية بمختلف صيغها وأشكالها، مثل التعاونيات والجمعيات والاتحادات المهنية العاملة في مختلف قطاعات الزراعة والمياه والتنمية الريفية.

وقد أعطى اتحاد المهندسين الزراعيين العرب اهتماماً خاصةً للموارد البشرية ودورها في التنمية الزراعية المستدامة، وتم إعداد عشرات الدراسات التي قدمت للمؤتمرات التي تناولت هذا الموضوع وأهمها :

- **مؤتمر التكامل العربي في مجال العنصر البشري ودوره في التنمية الزراعية العربية** الذي عقد في العراق برعاية كريمة من فخامة رئيس الجمهورية.

- **مؤتمر التكامل العربي في مجال التنمية الريفية المتكاملة وأثرها على تحقيق الأمن الغذائي العربي** الذي تقرر عقده في دمشق برعاية فخامة رئيس الجمهورية وتم إنجاز كامل دراساته وتقاريره.

- **مؤتمر التكامل العربي في مجال الاعتماد المهني ومتطلبات التنافسية في مجال الهندسة الزراعية** والذي عقد في الأردن برعاية دولة رئيس الوزراء.

إضافةً إلى ذلك فقد أعطى المؤتمر العام للاتحاد، وكذلك المكتب التنفيذي اهتماماً خاصاً لقضية إعداد المهندسين الزراعيين وتطوير كليات الزراعة، بإدخال علوم هندسية جديدة وعصرية وضرورية لمواكبة الزراعة الحديثة في عالم اليوم، واتخذ في ذلك قرارات هامة عكست رؤية الاتحاد لتطوير كليات الزراعة في الجامعات العربية، وذلك انطلاقاً من الدراسات التي أعدتها الأمانة العامة للاتحاد لتطوير كليات الزراعة في الجامعات العربية، والتي أظهرت أن التطور العددي الذي واكب إحداث كليات زراعة في الجامعات العربية، لم يترافق مع تطوير العملية التعليمية والعلمية في معظم الكليات، ولم يأخذ بالاعتبار أهمية التخصص الدقيق، كما أكدت الدراسات والقرارات المتخذة بالاستناد إليها، أهمية تطويرها علمياً وفنياً، بإدخال علوم هندسية جديدة متعلقة بالهندسة الزراعية، واستخدام تقانات حديثة في القطاع الزراعي.

وبعد الاطلاع على الخطوات التي أنجزت وقرارات إصلاح التعليم الزراعي في سوريا، ودول

أخرى ونتائجه على القطاع الزراعي وكفاءة عمل المهندسين الزراعيين الخريجين.

فقد قرر المكتب التنفيذي للاتحاد في اجتماعه في بيروت.

* زيادة فاعلية المنظمات الأعضاء بالاتحاد في مجال تطوير التعليم الجامعي الزراعي، وتقديم دراسات إلى السلطات العليا في الدولة ومؤسسات التعليم العالي بأسس النهوض بالتعليم الزراعي الجامعي.

* دعوة المنظمات الأعضاء إلى إجراء تقويم شامل لمؤسسات التعليم الزراعي العالي، في دولتها، والاستفادة من نتائجه في تقديم دراسات إلى السلطات المسؤولة عن التعليم العالي الزراعي تتضمن مقترحاتها للتطوير، والأخذ بالاعتبار اتجاهات تطوير كليات الزراعة، المبينة في **الأسس الآتية** :

1 – زيادة سنوات الدراسة في كليات الزراعة إلى خمس سنوات في الدول التي تعتمد على النظام الدراسي السنوي ( أو الفصلي ) وذلك لاستيعاب مقررات دراسية جديدة تتطلبها مرحلة التطور الزراعي الحديث.

2– إدخال أقسام ومقررات جديدة إلى كليات الزراعة لاستيعاب علوم هندسية جديدة، **أهمها** :

* الهندسة الريفية
* الهندسة الوراثية ( نباتية، حيوانية )
* الهندسة الحيوية
* الهندسة البيئية
* هندسة الحدائق والمسطحات النباتية

3– دعوة المنظمات الأعضاء للاتصال مع الزملاء عمداء كليات الزراعة في دولها، من أجل اتخاذ الإجراءات القانونية لتعديل تسمية الشهادة التي تمنحها الكلية من بكالوريوس علوم زراعية ( وهي تسمية غير عربية )، إلى شهادة ( أو إجازة في الهندسة الزراعية، وذلك حفاظاً على سمعة المهنة، وتقديراً لحملة هذه الشهادة خاصة في الدول الأخرى.

4– دعوة المنظمات الأعضاء إلى تزويد الأمانة العامة باللوائح الداخلية لكليات الزراعة والأنظمة والتشريعات التي تحكمها، ليصار إلى دراستها وتقديم المقترحات اللازمة حولها.

كما تابع المؤتمر العام للاتحاد والمكتب التنفيذي المنظمات الأعضاء للعب دور أكبر في مجال تطوير التعليم الزراعي العالي، وناقش المذكرات التي قدمتها الأمانة العامة في دورات عمان وتونس والخرطوم، **واتخذ قرارات هامة** أهمها :

**أ –** تكليف المنظمات الأعضاء التي يوجد في دولها كليات للزراعة، اعداد دراسة شاملة عن أوضاع كليات الزراعة الجامعية ومواطن الضعف والقوة فيها، وأهمية تطبيق الأسس التي أقرها الاتحاد لاتجاهات تطوير التعليم الزراعي العالي.

**ب –** تبني جميع المنظمات مصطلح **قسم الهندسة الريفية في كليات الزراعة** بدلاً **من قسم الهندسة الزراعية**، وذلك لإزالة الالتباس بين خريجي قسم الهندسة الزراعية وخريجي بقية الاختصاصات الزراعية، لأن البعض يطلق لقب مهندس زراعي على خريجي قسم الهندسة الزراعية فقط، دون خريجي بقية الأقسام في الكلية خلافاً للواقع الذي تنطبق فيه التسمية على جميع الخريجين.

**ج –** الطلب من المنظمات الأعضاء تقديم تقرير إلى الأمانة العامة عن المراحل التي تم إنجازها من دراسة مؤسسات التعليم الزراعي العالي ومقترحات التطوير لعرضها على المؤتمر العام.

وسوف تستمر الأمانة العامة في متابعة هذا الموضوع حتى الوصول إلى هدف تطوير كليات الزراعة، وبما يساهم في تخريج مهندسين زراعيين أكفاء.

## 4 – ضعف الاهتمام بالاستثمار في القطاع الزراعي

شهدت السنوات العشرين الماضية تحسناً بسيطاً في الاستثمارات الموظفة في القطاع الزراعي على المستوى العربي، إلا أن هذا التحسن لم يكن كافياً لتوفير الاحتياجات الاستثمارية اللازمة للزراعة العربية، كما أن نصيب الاستثمارات الزراعية من إجمالي الاستثمارات يعتبر منخفضا مقارنةً بنصيب القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى، مما ينتج عنه عدم كفاية الاستثمارات المتاحة لتحقيق الأهداف التنموية الطموحة التي تضمنتها خطط معظم الدول العربية، وعدم تعبيرها عن الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الزراعي، والذي يعتبر المصدر الرئيسي للدخل لقطاع كبير من السكان الريفيين في معظم الدول العربية، والموفر للمواد الخام للصناعات الزراعية والغذائية والداعم لميزان التجارة الخارجية لعدد كبير من الدول العربية

ولكي يستطيع هذا القطاع تحقيق الأهداف الموكلة اليه، فإنه لابد من وضع سياسات للاستثمار الزراعي تهيئ المناخ العام لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة بتوفير الاستثمارات اللازمة لقطاعات مهمة من الزراعة العربية، وخاصةً مجالات الإنتاج والتسويق وتحسين البنية الأساسية في قطاعي الزراعة والري، إضافة إلى إنتاج وتوزيع مستلزمات الإنتاج المحسنة.

وقد ناقشت المؤتمرات الفنية التي عقدها الاتحاد موضوع تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي ودور القطاع الخاص في هذا المجال، واعتبر أن تمويل التنمية الزراعية ومصادره المتاحة محوراً أساسياً في كل مؤتمر، بما في ذلك تشجيع الاستثمارات العربية المشتركة لدفع

مسارات التكامل الاقتصادي ومسارات التنمية الزراعية، التي تعتبر المدخل الأساسي للتكامل الزراعي في إطار منظومة العمل العربي المشترك.

وقد تضمنت توصيات المؤتمرات التوصية إلى مؤسسات التمويل الإنمائي العربية، بإعطاء دور فاعل لها في تمويل المشروعات التنموية لقطاع الزراعة، بما في ذلك تخصيص نسبة لا تقل عن 50% من التمويل الإنمائي المخصص لكل دولة، لتمويل المشروعات الزراعية الإنتاجية والخدمية، بما فيها مشروعات البنية التحتية في الريف العربي، باعتبارها تخدم التنمية الزراعية وتساهم في تسهيل العمليات الخدمية للإنتاج الزراعي من جهة، وتحسين مستوى معيشة سكان الريف من جهة أخرى.

**5 – بطء إجراءات تنفيذ الاتفاقيات التكاملية العربية، وخاصة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى والاتحاد الجمركي العربي وغيرها.**

ساهمت قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتوجهات القمة العربية إلى إقامة تكتل اقتصادي عربي قادر على النهوض بالاقتصادات العربية من جهة، ويساهم في حماية الدول العربية اقتصادياً من جهة أخرى، خاصة وان التوجه الدولي يدعم قيام تكتلات اقتصادية دولية لا مكان فيها للضعفاء

وبالرغم من صدور قرارات القمة العربية بهذا الشأن، فإن إجراءات التنفيذ أخذت وقتاً طويلاً، سواءً بالنسبة لتطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، أو بما يخص الاتحاد الجمركي العربي، أو بمنح استثناءات لدول متعددة من الالتزام ببعض بنود منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ولجوء بعض الدول، وفي ظروف خاصة، إلى مخالفة واضحة وصريحة لبنود اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، غير آبهة بالأضرار التي يسببها ذلك لمصداقية الالتزام بقرارات العمل العربي المشترك الذي يحقق مصلحة الجميع على المدى المتوسط والطويل.

هذه هي أهم المعوقات لقيام زراعة عصرية تحقق تطوراً كبير في زيادة وتحسين الإنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي، وهي معوقات غير عصية على المعالجة، إذا أخذ الجميع المصلحة العربية العليا للأمة، التي تحقق مصلحة الجميع وضامنة لفائدة الجميع.

ولعل أهم ما يجب أن نتابع العمل لأجله في المرحلة القادمة هو التركيز على تحقيق التعاون بين الدول العربية لقيام مشروعات زراعية مشتركة وبرامج تنموية مشتركة في شتى المجالات الزراعية والإنتاجية والخدمية والتسويقية، تخدم التوجهات الاستراتيجية للتكامل الزراعي العربي، الذي بدونه لن تستطيع الدول ذات الموارد الطبيعية الكبيرة والموارد المالية المحدودة، توفير الاستثمارات اللازمة لتطوير وتحديث قطاعها الزراعي.

**6 – ندرة الموارد المائية العربية واعتماد اكثريتها على مورد الأنهار الدولية.**

تعتبر قضية توفير المياه اللازمة لاستدامة وتواصل التنمية الزراعية والريفية في الوطن العربي، من أهم المسائل التي تشغل المؤسسات الرسمية والأهلية العربية، وهي قضية أمنية من الدرجة الأولى ذات أبعاد فنية واقتصادية وسياسية ومؤسسية وبيئية واجتماعية وثقافية، تحظى باهتمام عالمي لكونها مصدر نزاع وأزمات بين الدول المتشاطئة، وتأتي موارد المياه العربية من ثلاثة مصادر أساسية، هي الأنهار الدولية، والتي تنبع من دول مجاورة، والأنهار الداخلية، والمياه الجوفية، إضافة للأمطار، ويعتبر الوطن العربي وجميع دوله منطقة عجز مائي متفاوتة الشدة، مما يشكل خطورة مركبة نظراً لمحاولة الدول المتشاطئة على الأنهار الدولية، الذي هو المورد الأكثر حيوية الانتقاص من الحقوق العربية فيه هذا باعتبارها دول المنبع.

كما يعتبر الضخ الزائد عن إمكانية التجديد من المياه الجوفية خطر كبير على هذه المياه، سواءً من حيث كميتها المتاحة، أو من حيث نوعية مياهها، خاصة وأن زيادة الاعتماد عليها في الري، أدى إلى نضوب بعض الاحواض المائية، أو إلى تغيير نوعية المياه لتصبح غير صالحة للاستخدام البشري أو الزراعي.

## ثالثاً – الزراعة الذكية

## وأهميتها لزيادة وتحسين الإنتاج والإنتاجية في الزراعة العربية

الزراعة الذكية هي أسلوب للإنتاج يقوم على التغلب على مقاومة الأثر السلبي لتغير المناخ على الإنتاج الزراعي، ويضمن دمج وتكامل عوامل الإنتاج لإعطاء أفضل إنتاجية واجود انتاج، وهذا الأسلوب يحتاج إلى تقنية عالية للتنفيذ، وأيدي ماهرة، وأصناف محسنة ذات إنتاجية عالية، وأجهزة تقنية عالية الدقة للتحكم، بواسطة شبكات الكترونية، لكي توفر البيئة المناسبة للنبات ليعطي أجود مواصفات بأعلى إنتاجية، وعائد اقتصادي.

ويؤدي تطبيق تقانات الزراعة الذكية إلى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من أرض ومياه للحصول على أعلى انتاج وانتاجية، وبالتالي تشكل مدخلاً اساسياً لزيادة وتحسين الإنتاج الزراعي، وهو يعتبر خياراً مستقبلياً في الدول التي توفر متطلباتها المادية والتقنية.

وهذا الأسلوب في الإنتاج يمكن تطبيقه على مساحات صغيرة كالبيوت المحمية أو على مساحات كبيرة إذا توفرت الانترنت بالدرجة الأولى، والتطبيقات الالكترونية اللازمة للاستشعار، سواءً بالنسبة للري، أو لمكافحة الأعشاب أو لمكافحة الآفات الزراعية، أو لتوفير البيئة المناسبة للنبات ليعطي افضل انتاج.

ومن مميزات هذه الطريقة أنها يمكن أن تطبق على كافة العمليات الانتاجية، اذا توفرت

مستلزماتها كاملة من جهة، أو اختيار عملية أو أكثر ليطبق عليها، مثل تطبيقها على عملية ري المزروعات بواسطة مجسات تحدد رطوبة التربة، وتوزع في التربة على أبعاد محددة، لكي تعطي التعليمات لجهاز الري بري المنطقة التي يظهر المجس حاجتها إلى الري، أو تطبيقه على مكافحة الحشرات أو الامراض النباتية بواسطة مستشعرات تشير إلى وجود الآفة في منطقة، وتعطي الأوامر لجهاز الرش لمكافحة هذه المنطقة فقط.

والزراعة الذكية تحتاج إلى أيدي ماهرة ذكية تتعامل مع الانترنت والاتصالات، باعتبارها تقوم على الاستخدام الماهر للإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الزراعة، عن طريق الرصد الدقيق للتغيرات في الحقول الزراعية التي تسببها التغيرات المناخية، أو الآفات الزراعية أو الظروف البيئية، وتعمل أجهزة الإنذار على تصحيح هذه الاختلالات سواءً بإعطاء مياه الري لمواقع محددة من الحقل أو مكافح الافات عند ظهورها. أو التبريد أو التدفئة، وكما تم ذكره.

لذلك فإن أهم الأدوات اللازمة لاستخدام تطبيقات الزراعة الذكية هي أجهزة الاستشعار التي ستركب في الحقول، وأنظمة التحكم والروبوتات والمركبات ذاتية التشغيل، إضافةً إلى الإنترنت عالي السرعة والطائرات المسيرة، أو الأقمار الصناعية الموثوقة المتصلة بأجهزة الاستشعار.

ولذلك فإن استخدامها سيعود بفائدة كبيرة على زيادة وتحسين الإنتاج إذا توفرت **العوامل الآتية:**

التمويل اللازم لتأمين الأجهزة الذكية التي سبق الإشارة إليها، وهي ذات تكاليف كبيرة.

- العمال الفنيين المهرة الذين يمكنهم صيانة وتشغيل هذه التجهيزات الدقيقة.
- الاستثمار الاقتصادي لهذا النظام
- ضمانات من الشركات الموردة للتجهيزات بالمعالجة الفورية لأية أعطال تحدث في هذه التجهيزات
- دراسة الجدوى الاقتصادية للمحاصيل التي تزرع بهذا الأسلوب.

وعندما تتوفر هذه العوامل فإن زيادة كبيرة ستحصل في الإنتاج العالي الجودة.

ويمكن استخدام الزراعة الذكية على مساحات كبيرة تغطي آلاف الهكتارات اذا توفرت الإدارة السليمة لهذه المساحات، كما أنه يمكن تطبيقها على مساحات صغيرة مثل الزراعة المحمية، حيث يمكن التحكم بعوامل الإنتاج بشكل أفضل، وفي هذه الحالة تكون التكاليف أقل، سواءً في قيمة التجهيزات المطلوبة أو في الحاجة إلى عمالة ماهرة كبيرة.

وبالرغم من أهمية الزراعة الذكية للمنطقة العربية، فإن استخدامها اقتصر بمعظمه على أنظمة الري في الزراعات المحمية في دول الخليج، وفي الأردن وبعض المناطق في لبنان، ولم تسجل مشروعات إنتاجية كبيرة طبقت أسلوب الزراعة الذكية كاملاً في مراحل الإنتاج.

ويعود ذلك إلى عدم الدعم الحكومي وعدم قيام الشركات الكبيرة التي توفر هذه التقنيات للمزارعين لقاء نسبة من الإنتاج أو أجور محددة.

وفي الختام فإن الزراعة الذكية بكافة فروعها تعتبر مفيدة وملائمة للمنطقة العربية، كونها تساهم في زيادة وتحسين الإنتاج، وتحافظ على البيئة الزراعية، وتؤدي إلى التغلب على ظروف التغيرات المناخية، ومن الضروري أن تدعم الحكومات العربية مستلزمات وتجهيزات هذا الأسلوب الزراعي، وتساهم في تأهيل الفنيين والفلاحين للاستفادة منه كلياً أو جزئياً، باعتباره يساهم في تحقيق الأمن الغذائي العربي.

## رابعا –المعيقات الأساسية

## لتطبيق ونشر أسلوب الزراعة الذكية.

يعترض تطبيق ونشر أسلوب الزراعة الذكية، على نطاق واسع، مجموعة من المعيقات بعضها ذاتي والآخر موضوعي، يمكن إجمالها بما يلي:

- عدم إصدار الدول العربية التشريعات اللازمة لتنظيم تطبيق ودعم أسلوب الزراعة الذكية.
- عدم الاهتمام بإصدار القرارات والتعليمات الحكومية المحفزة على تأسيس شركات وتعاونيات تعنى بتطبيق أسلوب الزراعة الذكية في مشروعات زراعية جديدة، أو في مناطق زراعية محددة.
- عدم إقرار انظمة وأسس لتقديم تمويل ائتماني للمزارعين أو الشركات الراغبة بامتلاك وتطبيق ونشر أسلوب الزراعة الذكية، في مناطق محددة وضمان حقوقها لدى الغير.
- عدم تشجيع الجهات المختصة على تأسيس تعاونيات أو شركات خدمات زراعية ذكية، تتولى توفير مستلزمات تطبيق ونشر أسلوب الزراعية الذكية في مناطق واسعة لقاء أجور أو نسب من الإنتاج تحصل عليه الشركة من المالكين أو المزارعين المستفيدين من المشروع.
- عدم النشر الواسع لنتائج التجارب التي نفذتها مراكز البحوث باتباع اسلوب الزراعة الذكية، أو تنظيم أيام حقلية لاطلاع المزارعين على النتائج العملية لتطبيق هذا الأسلوب.

- عدم وجود برامج حكومية تدعم تطبيق ونشر الزراعة الذكية في معظم الدول العربية.
- ضعف مستوى تأهيل المرشدين الزراعيين بأسلوب الزراعة الذكية وتطبيقاتها وتنفيذ التجارب الحقلية التي تساهم في إقناع المزارعين بأهمية اتباعها لتحسين دخولهم ومستوى حياتهم.
- ضعف مستوى الوعي الجماهيري، وخاصةً في الريف بأهمية هذا الأسلوب من الزراعة الحديثة، وانعكاساته الإيجابية على الإنتاج والاقتصاد الوطني.
- صعوبة توفر مستلزمات الإنتاج الحديث من أسمدة وبذور محسنة ووسائل مكافحة بتكاليف معقولة لاستخدامها من قبل المزارعين ،خاصة في الدول ذات الموارد الطبيعية الزراعية الكبيرة.
- انتشار أساليب الزراعة التقليدية في الدول التي تمتلك موارد طبيعية كبيرة، وخاصةً في الأرياف البعيدة عن المناطق الحضرية.

ولا شك بأن معالجة معظم هذه العقبات ممكن عندما تتوفر القناعة والإرادة السياسية في الدولة، ويتم تنفيذ برنامج وطني لتحديث أساليب ومستلزمات تنمية وتطوير القطاع الزراعي في الدولة.

ومما يجدر ذكره أن دولاً عربية عدة وخاصةً الخليجية منها، قد طبقت أسلوب الزراعة الذكية في البيوت المحمية، وحصلت على نتائج إيجابية، إلا أن تأثيرها على مجمل حالة الأمن الغذائي المحلي أو العربي يبقى محدوداً، نظراً لمحدودية المساحات المزروعة والموارد الزراعية المتاحة.

**خامساً – التعاون العربي - العربي**

**ودوره في تطبيق زراعة عصرية وذكية**

بالرغم من أن معظم الدول العربية لم تبدأ بتجارب أو لا زالت في المراحل الأولى من تطبيق أسلوب الزراعة الذكية، من أجل توفير الظروف المثالية لإنتاجية عالية وإنتاج صحي ومستدام، فإن التعاون العربي حالياً يكتسي أهمية خاصة لتبادل ونقل الخبرات من الدول الأخرى، ويجب أن يعتمد على تعاون وتنسيق بين المنظمات العربية، سواءً المنظمات العاملة في المجال الزراعي، أو تلك التي تعمل في مجال التقانات الحديثة والاتصالات.

وفي الوقت الذي يقتصر فيه التعاون بين الدول العربية على تبادل نتائج التجارب وكذلك المشروعات التي تنفذ في دول رائدة خطت خطوات واعدة، فإن دور المنظمات العربية في هذا المجال سوف يكون فاعلاً ومتكاملاً منسقا بين جهود الدول وإمكانات وإنجازات المنظمات كما نراه، وتتمتع المنظمات العربية، وخاصة تلك العاملة في المجال الزراعي، والتقانة بخبرات

واسعة في هذا المجال، وعلاقات وثيقة مع المنظمات الاقليمية والدولية تؤهلها لأن تتعاون لتنفيذ برنامج عربي تحت مظلة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يهدف إلى دعم متطلبات تطبيق ونشر أسلوب الزراعة الذكية في الدول العربية، ومن المفيد أن يكون لكل منظمة دور محدد ومتفق عليه في وثيقة المشروع، **نقترح أن يتضمن على سبيل المثال وليس الحصر** ما يلي :

**1 – الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي.**

تتمتع الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي، التي مقرها في السودان، بمزايا نسبية كبيرة لتطبيق ونشر الزراعة الذكية للأسباب الآتية :

أ – إن الهيئة تمتلك الاستثمارات اللازمة لتوفير كافة التجهيزات والتقنيات اللازمة لتطبيق أسلوب الزراعة الذكية في مزارعها المنتشرة في السودان، وفي غيره من الدول العربية.

**ب** – إن الهيئة تتمتع بخبرات تزيد عن ثلاثين عاماً في الاستثمار الزراعي في مشروعاتها، وتملك نتائج مفيدة لاستثماراتها وتطبيق التقانات الحديثة في مزارعها.

**ج** – إن الهيئة تملك مساحات واسعة من الأراضي الزراعية التي تستثمرها لحسابها، والصالحة لتطبيق أساليب الزراعة الذكية على نطاق واسع، وأخذ نتائج خبراتها ومعالجة الثغرات التي قد تظهر.

**د** – إن الهيئة تعاونت مع شركات جنوب افريقية لإدخال تقانات حديثة لزراعة محاصيل متعددة بالاعتماد على الاستشعار عن بعد، لقاء حصة من الإنتاج.

هـ – إن الهيئة طبقت أساليب الزراعة الحديثة لدى المزارعين الخاصين وفق برنامج تعاون أعطى نتائج إيجابية للهيئة والمزارعين بالرغم من بعض العقبات.

و – إن إدارة الهيئة تعمل باستمرار على تطوير أساليب الإنتاج في مزارعها ،وبما يعالج مواضع الضعف ويرسخ الإيجابيات.

لكل ما سبق فإن الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي تعتبر المؤسسة التي تملك كافة العناصر اللازمة للاستفادة من أسلوب الزراعة الذكية في مزارعها ولدى المزارعين وهي تصلح لتنفيذ الاختبارات الأساسية لزراعات ذكية واسعة والاستفادة من النتائج في مناطق مشابهة أخرى.

**2 – المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة.**

يتمتع المركز بقدرة عالية على دراسة واستقطاب واختبار التقانات الحديثة والاستفادة منها في

زيادة وتحسين الإنتاج، كما أنه يملك البنية التحتية اللازمة للمساهمة بفاعلية في برنامج عربي لتطبيق ونشر الزراعة الذكية وأهمها :

- مزارع ومحطات تجارب يمكن الاستفادة منها في اختبار تطبيقات الزراعة الذكية ونشر نتائجها.
- وبإمكان اكساد أن يكون نقطة إشعاع وتوعية لتأهيل الفنيين والمرشدين الزراعيين الذين يؤهلون للإشراف على تطبيق أسلوب الزراعة الذكية لدى المزارعين.
- استقطب المركز مجموعة متميزة من الخبراء الذين ساهموا في استنباط أصناف وسلالات متميزة واعتمادها من الدول العربية التي اختبرت بها، كما ،استطاع المركز نقل التقانات الحديثة التي أظهرت نتائج جيدة لدى المزارعين الذين طبقوها في معظم الدول العربية.
- وبإمكانه بكفاءة عالية أن ينظم أيام حقلية وجولات اطلاعيه للمزارعين للتعرف على نتائج تطبيقات الزراعة الذكية، والتشويق لتطبيقها.

## 3 – المنظمة العربية للتنمية الزراعية :

تملك المنظمة العربية للتنمية الزراعية إمكانات فنية واقتصادية ممتازة قادرة على المساهمة بفاعلية في تطبيق ونشر أسلوب الزراعة الذكية.

والمنظمة العربية باعتبارها بيت خبرة عربي فإن مهمتها في مجال تطبيق ونشر الزراعة الذكية تتلخص على سبيل المثال فيما يلي :

- التواصل مع المنظمات الاقليمية والدولية التي تدعم أسلوب الزراعة الذكية والاستفادة من نتائج عملها لدعم البرنامج العربي للزراعة الذكية. وقد بادرت المنظمة إلى تنفيذ ورشة عمل دولية عن الزراعة الذكية، تعاونت فيها مع معظم المنظمات العربية والدولية لتقديم خبراتها، وخرجت بإعلام هام يتضمن التزامات التعاون من أجل نشر هذا الأسلوب في الزراعة العربية والاستفادة من مزاياه.
- وباعتبار المنظمة بيت خبرة فإنها ستكون قادرة على اعداد دراسة جدوى فنية واقتصادية لتطبيق أسلوب الزراعة الذكية على نطاق واسع في مشاريع محددة في السودان، مثل مشروع الجزيرة، وتضمين الدراسة حقوق وواجبات مختلف الأطراف الداخلة في عملية الإنتاج.
- ونظراً لخبرة المنظمة في مجال التدريب، فإن المنظمة قادرة على توفير التدريب للفنيين

العاملين في هذه المشاريع، وكذلك للمزارعين من أجل توعيتهم على اتباع هذا الأسلوب والنتائج الإيجابية المتوقعة منه.

- ونظرا لان المنظمة تملك إرثا كبيرا من الخبرة في التنمية الريفية اقتصادياً واجتماعياً، فإنها ستأخذ بالاعتبار، أن أسلوب الزراعة الذكية سيؤدي إلى إحلال التقانة محل العمل البشري على نطاق واسع، ولذلك فإن دراساتها سوف تتضمن إيجاد مصادر عمل ودخل لقوة العمل الفائضة نتيجة تحديث القطاع الزراعي، وتطبيق أسلوب الزراعة الذكية

- وكما هو معروف عن المنظمة فإنها قادرة على دراسة جدوى تأسيس شركات خدمات زراعية تساهم في تطبيق أسلوب الزراعة الذكية لدى المزارعين في مناطق زراعية محددة، لقاء أجور تحصل عليها كنسبة من الإنتاج، وتحديد المتطلبات اللازمة لإحداث الشركة وصلاحيتها ودور الدولة في دعمها وتأمين حقوقها وكذلك تدارك الاثار الاجتماعية لعملها.

**4 – المنظمة العربية للاتصالات والتقانة :**

لهذه المنظمة دور كبير في المساعدة على اختيار التقنيات اللازمة للزراعة الذكية وتدريب الفنيين على تشغيلها وصيانتها، كما سيكون دورها مستمرا في متابعة التنفيذ في كافة مراحل البرنامج وهي بذلك تلعب دور المشرف التقني على البرنامج والمسؤول عن التطوير التقني.

**– 5 مؤسسات التمويل الإنمائي العربية والإقليمية :**

لمؤسسات التمويل الإنمائي العربية والإقليمية دورا أساسيا في توفير التمويل الانمائي اللازم لتنفيذ هذا البرنامج الانمائي الهام الذي يدخل ضمن اولوياتها التمويلية باعتباره يخدم تحديث القطاع الزراعي العربي من جهة، ويساهم في تحقيق الأمن الغذائي العربي من جهة ثانية، ويساهم في التنمية المستدامة من جهة ثالثة ولذلك فإنها لن تتردد في تمويله اذا طلبت الدول المستفيدة منه دعمه وتمويله.

وسوف يكون لمنظمات عربية اخرى دور في إعداد وتنفيذ هذا البرنامج، كما سيكون لمؤسسات ومنظمات محلية دورا أساسيا في توفير متطلبات تنفيذ البرنامج، والمشاركة في التنفيذ وفي متابعة أخذ النتائج، ونشر الأسلوب على نطاق واسع.

كما سيكون اتحاد المهندسين الزراعيين العرب مستعدا لمواكبة البرنامج، وعقد مؤتمر دولي لمناقشة وثيقة المشروع وإقرارها، والمشاركة في كافة مراحل الإعداد والتنفيذ، والتعاون مع بقية المنظمات في جميع المراحل.

**سادساً – الخاتمة**

اتحاد المهندسين الزراعيين العرب منظمة عربية مهنية علمية غير حكومية، تعمل على تحقيق الأهداف القومية للدول العربية، وتساهم بحشد جهود أعضائها في تطوير القطاع الزراعي العربي، وتحديثه، باستخدام التقانات الحديثة والمتطورة، ودراسة معوقات التنمية الزراعية والريفية، وتقديم المقترحات والتوصيات لتذليلها، من خلال المؤتمرات والندوات التي يعقدها والدورات التدريبية التي ينفذها للمهندسين الزراعيين في الدول الاقل تقدما. والاتحاد استطاع خلال النصف قرن الماضية تجاوز الخلافات الهامشية التي تبرز بين وقت وآخر بين بعض الحكومات العربية، واستمر بنشاطاته غير آبه بالغيوم المتلبدة، داعيا إلى التمسك بالمصلحة القومية العليا التي تحقق مصلحة الشعب وتحقق التنمية.

وعمل الاتحاد طيلة خمسين عاما من أجل التكامل الاقتصادي العربي، وخاصة في المجال الزراعي، و**اتخذ من التكامل العربي شعارا له وعنوانا لمؤتمراته ومؤتمرات الجمعيات العلمية المشكلة من قبله**، والعاملة تحت اشرافه، والتي انبثق عنها قرارات تنفذها منظماته، وتوصيات ترسل إلى الوزارات والهيئات العاملة في المجال الزراعي، وتلك المختصة بموضوعات المؤتمر من اجل الاستفادة منها في تطوير أدائها، وتلافي الصعوبات المتوقع خلال مراحل التطوير.

وتابع الاتحاد مسيرته التنموية، بتنظيم دورات تدريبية للمهندسين الزراعيين من الدول العربية الأقل تقدما، وفي مجالات متخصصة بدعم من مؤسسات التمويل الانمائي، وفي تقديم استشارات إلى دول عربية في مجالات بحاجة اليها، والمساهمة بنقل خبرات متميزة إلى الدول التي طلبتها، كما انه يتمتع بعلاقات تعاون خلاق مع المنظمات العربية والدولية العاملة في القطاع الزراعي تصب في مصلحة الزراعة العربية.

ومن أجل حث جهود الخبراء العرب المختصين في مجالات هامة، فقد شكل الاتحاد جمعيات علمية أعضاؤها خبراء من ذوي الاختصاص، تعمل بإشراف الاتحاد ورعايته، وتساهم بفاعلية في التنمية الزراعية المستدامة، وقد استمر الاتحاد خلال مراحل أدائه المتطور، باحثاً عن ما هو حديث في عالم الزراعة، دارساً لما هو مفيد من التقانات وانعكاساتها على الأمن الغذائي العربي، مبينا أن الزراعة العضوية لاتخدم الأمن الغذائي العربي، إذا طبقت على نطاق واسع، وتخدم شركات المراقبة التي تأخذ النصيب الاكبر من المنافع.

كما ناقش أسلوب الزراعة الذكية ووجد أنها تقانة تخدم زيادة وتحسين الانتاج الزراعي، وتساهم في تحسين مستوى الأمن الغذائي، إذا تم توفير مستلزمات تطبيقها المادية والتقنية، وحدد في هذه الورقة مستلزمات التطبيق والعوامل التي تعيقه، **واهمية وأسس وضع وتنفيذ برنامج**

**عربي للزراعة الذكية تساهم في وضعه وتنفيذه المنظمات العربية وتموله مؤسسات التمويل الإنمائي العربية والاقليمية، ويأخذ بعين الاعتبار خبرة منظمات عربية تملك الأسس الازمة للمباشرة في وضع هذا البرنامج، والمساهمة في تطبيقه يقع في مقدمتها الهيئة العربية للاستثمار، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية.**

والله ولي التوفيق

# المؤتمرات الفنية التي عقدها الاتحاد

# وأهم دراساتها

**مقدمة :**

تعتبر المؤتمرات الفنية التي يعقدها الاتحاد بشكل دوري من أهم الآليات التي يتبعها الاتحاد في تحقيق أهدافه التنموية وهي وسيلة ناجحة لحشد جهود المهندسين الزراعيين للتغلب على معوقات التنمية الزراعية ، وإرساء أسس زراعة عصرية ، قادرة على الاستثمار الأمثل للموارد الزراعية المتاحة، ويتم مناقشة أهمية المؤتمر وتوفير مستلزمات نجاحه في اجتماع للمؤتمر العام كما يحدد المكتب التنفيذي للاتحاد عنوان المؤتمر والمحاور التي تناقشها مؤسساته العلمية .

عقد اتحاد المهندسين الزراعيين العرب اثنان وعشرون مؤتمراً دورياً فنياً متخصصاً لدراسة مشاكل أساسية يعاني منها القطاع الزراعي واقتراح الحلول لها معتمداً على أن التكامل العربي شرط أساسي لخلق زراعة متطورة وتحقيق الأمن الغذائي العربي .

**1 – المؤتمر الفني الدوري الأول : التكامل العربي في تطوير استصلاح الأراضي واستزراعها.**

عقد المؤتمر في الخرطوم خلال الفترة 25–27/ 2/1970 برعاية سيادة الرئيس جعفر محمد النميري رئيس جمهورية السودان وقد أخذ عنوان – التكامل العربي في تطوير استصلاح الأراضي واستزراعها تأكيداً لأهمية التكامل والتنسيق العربي في هذا المجال وانطلاقاً من شعار المرحلة «جهد عربي مشترك لثورة زراعية خضراء».

قدمت في هذا المؤتمر العديد من البحوث انطوت جميعها ضمن المحاور التالية :

1 – التوجيه الأمثل للموارد الأرضية في الوطن العربي .

2 – كفاءة الموارد المائية في أعمال التوسع الأفقي .

3 – مقومات ووسائل اختيار وتخطيط مشروعات الاستصلاح واستخدام الطاقات المعطلة .

4 – مشاكل التطبيق في عمليات استصلاح الأراضي واستزراعها.

5 – وسائل تحقيق التكامل على ضوء الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة في الوطن العربي .

**"الدراسات المقدمة للمؤتمر"** قدمت في هذا المؤتمر /49 / ورقة عمل ودراسة تخدم استصلاح واستزراع الأرض والتنمية المستدامة .

2 – المؤتمر الفني الدوري الثاني: التكامل العربي في مجال الإصلاح الزراعي والتعاون الزراعي وأثرهما في وضع التنمية الزراعية العربية"

عقد المؤتمر في القاهرة خلال الفترة 18-12/23 من عام 1974 برعاية الرئيس محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية وأخذ عنوان «التكامل العربي في مجال الإصلاح الزراعي والتعاون الزراعي وأثرهما في وضع التنمية الزراعية العربية» وذلك للأهمية القصوى لترسيخ مفهوم التكامل العربي في جميع المجالات.

يهدف المؤتمر إلى توضيح أن الإنتاج الزراعي يعتمد على الفلاح حائز الأرض وزارعها لذلك فإن جهود الدولة في زيادة الإنتاج الزراعي لن تؤدي إلى التنمية المرجوة ما لم يشارك فيها الفلاح مشاركة إيجابية ناتجة عن اقتناعه بها وثقته فيها واشتراكه في تنفيذها لذلك فإن الدور الأساسي في تنفيذ خطط التنمية بات يقع على عاتق الجمعيات التعاونية

**" الدراسات المقدمة للمؤتمر"**

قدمت في هذا المؤتمر /19/ دراسة تساهم في تطوير أداء الإصلاح الزراعي ودعم الجمعيات التعاونية الزراعية، والتنمية الزراعية المستدامة

3 – المؤتمر الفني الدوري الثالث: العنصر البشري ودورة في التنمية الزراعية العربية

عقد المؤتمر خلال الفترة 13- 14 / 3 من عام 1977 في بغداد برعاية كريمة من سيادة الرئيس احمد حسن البكر رئيس جمهورية العراق واتخذ من التكامل العربي في مجال العنصر البشري ودورة في التنمية الزراعية موضوعاً أساسياً نظراً لكونه العنصر الحاسم في أي تنمية.

**أهمية المؤتمر**

وضع وتحقيق استراتيجية للتكامل في العنصر البشري يتطلب أساسا تعميق الإيمان بأهمية التكامل العربي ونتائجه الاقتصادية والاجتماعية لدى المنظمات الشعبية والرسمية

**المحاور**

- أسس ومقومات التكامل العربي في العنصر البشري.
- محو الأمية.
- المنظمات الشعبية والتعاونية في التنمية الريفية
- دور المرأة في التنمية الريفية.
- دور الإعلام والإرشاد الزراعي في التنمية.

قدمت في هذا المؤتمر /32/ دراسة تخدم تطور كفاءة أداء العنصر البشري في التنمية الزراعية العربية ، كما صدر عنه بيان ختامي يتضمن التوصيات الخاصة بهذا المجال.

4 – المؤتمر الفني الدوري الرابع: المكننة الزراعية والتكامل العربي في مجال تصنيعها وتشغيلها

عقد هذا المؤتمر خلال الفترة 28-6 /30-7/ من عام 1980 في الجمهورية العربية السورية في دمشق برعاية كريمة من سيادة الرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية وتم اختيار العنوان لتسليط الأضواء على الأهمية التي يحتلها التكامل والتنسيق العربي في مجال تصنيع وتشغيل الآلات الزراعية .

**الأهمية**

تلعب المكننة الزراعية دوراً أساسيا في الإنتاج الزراعي لكثير في بلاد العالم وهي بلا شك الركيزة الأولى والوحيدة للإنتاج الزراعي المتطور في كل من الشرق والغرب ولرفع مستوى الإنتاج

الزراعي، لابد من الاعتماد على المكننة الزراعية التي أضحت من المستلزمات الضرورية للحصول على إنتاج وفير، واقتصادي في أسرع وقت ممكن ، لذلك كان لابد من تسليط الضوء لتدعيم وسائل الإنتاج واستعمال الآلة الزراعية الحديثة ومكينه الإنتاج الزراعي بشكل كامل

"الدراسات المقدمة للمؤتمر"

قدمت في هذا المؤتمر / 31/ دراسة حول المكننة الزراعية والتكامل العربي في مجال تصنيعها وتشغيلها .

5 – المؤتمر الفني الدوري الخامس : الإنتاج الحيواني ودوره في تحقيق الأمن الغذائي العربي

عقد هذا المؤتمر خلال الفترة 11/27 – 1/12 من عام 1982 في الكويت وبرعاية كريمة من سمو الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح ولي عهد دولة الكويت وقد اتخذ من الإنتاج الحيواني ودوره في تحقيق الأمن الغذائي عنواناً له لدراسة دور هذا القطاع في التطوير .

أهميته

يلعب الإنتاج الحيواني دورا أساسيا وهاما في عملية تطوير القطاع الزراعي ويساهم مساهمة فعالة في تحقيق الأمن الغذائي ، تعاني الدول العربية من نقص متزايد في تحقيق الاكتفاء الغذائي من المواد الغذائية ، بسبب الزيادة السكانية والطلب على الغذاء ، الأمر الذي أدى إلى ظهور فجوه وعجز يشمل سلع استراتيجية في جميع الأقطار العربية ، لذلك كان من الضروري دراسة هذه الفجوة والعمل على السيطرة عليها بالعمل العربي المشترك لتحقيق التنمية الزراعية

**المحاور الأساسية :**

- تجارب الدول العربية في مجال زيادة وتحسين الإنتاج الحيواني
- الأسس العامة لزيادة إنتاج وإنتاجية الثروة الحيوانية
- حماية الثروة الحيوانية من مختلف الآفات التي تسبب تدهور إنتاجيتها .

**" الدراسات المقدمة "**

قدمت في هذا المؤتمر /19/ دراسة حول تجارب بعض الدول في مجال زيادة الإنتاج الحيواني ودوره في تحقيق الأمن الغذائي العربي

6 – المؤتمر الفني الدوري السادس : التكامل العربي في مجال تطوير الإنتاجية في القطاع الزراعي وأهميته في تحقيق الأمن الغذائي العربي

عقد هذا المؤتمر خلال الفترة 26 – 28 / 2 من العام 1984 في المملكة الأردنية الهاشمية /عمان / وبرعاية كريمة من جلالة الملك حسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية وقد ركز المؤتمر على "تطوير الإنتاجية في القطاع الزراعي كوسيلة أساسية لتحقيق الأمن الغذائي العربي" نظراً لأن الزراعة العربية اتسمت بضعف إنتاجية العمل ووحدة المساحة مقارنة مع الدول الأخرى .

**أهميته :**

نظراً لانخفاض معدلات الإنتاجية الزراعية في الدول العربية عما هي عليه في دول العالم المتطورة وللنقص المتزايد في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء واضطرارها للاستيراد لمواجهة متطلبات السكان الاستهلاكية المتزايدة من الغذاء ووجود بعض العقبات التي أعاقت تطوير الإنتاجية كان من الضروري التعرف على هذه المشكلات وتحليل أسبابها.

*** الدراسات المقدمة للمؤتمر :**

قدمت في هذا المؤتمر /35/ دراسة حول العوامل المؤثرة والبحوث الزراعية ووسائل تطوير الإنتاجية لتحقيق التكامل العربي وأهميته في تحقيق الأمن الغذائي العربي .

7 – المؤتمر الفني الدوري السابع: التكامل العربي في مجال الزراعة المطرية في الوطن العربي وإمكانية استخدام التقانات الحديثة في تطويرها «

عقد هذا المؤتمر خلال الفترة 13 – 18 / 11 من عام 1986 في دولة ليبيا – وفي مدينة البيضاء برعاية كريمة من الأمين العام للمؤتمر الشعبي والمهني العام في ليبيا وناقش موضوع « الزراعة المطرية باعتبارها تشكل حوالي 80% من المساحة المزروعة وإمكانية استخدام التقنيات الحديثة في تطويرها من أجل زيادة وتحسين الإنتاج والإنتاجية منها .

**أهميته :**

تعتمد الزراعة العربية في أساسيات إنتاجها على الأمطار إذ تشكل المساحات الزراعية المطرية في الوطن العربي حوالي عصب الزراعة العربية وتتذبذب معدلات الإنتاج الزراعي وإجمالي الكميات المنتجة من المحاصيل الزراعية من سنة لأخرى وفقاً لمعدلات الهطول المطرية السنوية، وقد جاء موضوع هذا المؤتمر محاولة لتحديد العقبات التي تحول دون تطور هذا القطاع والبحث في إمكانية استخدام التقنيات الحديثة في تطويرها واقتراح التوصيات اللازمة لتذليلها .

**" المحاور الاساسية "**

1 – تجارب الأقطار العربية في مجال استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة المطرية .

2 – تجارب المنظمات والمراكز العربية والدولية في مجال تطوير مناطق الزراعة المطرية .

3 – المحاصيل البقولية وأهميتها في تطوير مناطق الزراعة المطرية.

4 – البذور المحسنة وأهميتها لزيادة إنتاجية مناطق الزراعة المطرية .

5 – المكننة الحديثة وأثرها على تطوير الزراعة في المناطق المطرية.

6 – الإرشاد الزراعي وأثره على زيادة وتحسين إنتاج الزراعات المطرية .

7 – البحوث الزراعية التطبيقية ودورها في تطوير مناطق الزراعات المطرية .

8 – العمليات الزراعية وأثرها في زيادة الإنتاجية في الزراعات المطرية .

9 – مكافحة الأعشاب وأثرها على زيادة وتحسين إنتاج الزراعات المطرية .

10– تكامل الإنتاجين الحيواني والنباتي وأثره في تطوير المناطق المطرية .

11 – الري التكميلي وأهميته في زيادة وتحسين الإنتاج الزراعي في المناطق المطرية.

12 – الزراعة المطرية وأهميتها في الاقتصاد الزراعي .

13 – الاستشعار عن بعد وإمكانيات الاستفادة من منجزاته في تطوير الزراعة المطرية .

14 – التسميد وأثر معدلاته المثلى على زيادة الإنتاجية .

**" الدراسات المقدمة للمؤتمر "**

قدمت في هذا المؤتمر تجارب الدول و /19/ دراسة حول الزراعة المطرية في الوطن العربي وإمكانية استخدام التقانات الحديثة في تطويرها .

8 – المؤتمر الفني الدوري الثامن : "التكامل العربي في مجال المكافحة الحيوية " عقد هذا المؤتمر في دمشق برعاية كريمة من السيد الرئيس

حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية خلال الفترة 15-1987/6/16 ، وقد شارك فيه ممثلين رفيعي المستوى من وزارات الزراعة العربية والجامعات العربية والمنظمات العربية والدولية ذات العلاقة والمؤسسات العاملة في القطاع الزراعي ، اضافةً إلى المنظمات الأعضاء بالاتحاد ، وكبار الخبراء والعلماء في مختلف اختصاصاتها وقاية النبات .

وقد ناقش المؤتمر على مدى خمس جلسات دراسات قدمها الخبراء العرب والأجانب وخبراء المنظمات العربية والدولية تقع ضمن المحاور الآتية :

- متطلبات الاستعاضة عن المكافحة الكيماوية بالمكافحة الحيوية للآفات الزراعية النباتية .
- الأعداء الحيوية ومتطلبات اكتشافها وتكثيرها لتصبح أكثر فاعلية .
- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمبيدات الزراعية وشروط تلافيها .
- الخبرات المكتسبة في الدول العربية من تطبيق تقانة المكافحة الحيوية للآفات الزراعية

9 - المؤتمر الفني الدوري التاسع: "التكامل العربي في مجال ترشيد وتطوير استخدامات المياه في الزراعة.

عقد المؤتمر خلال الفترة 5-12/8 عام 1988 في مدينة الخرطوم برعاية كريمة من دولة الصادق المهدي رئيس وزراء جمهورية السودان وبحث في إمكانية التعاون العربي في مجال ترشيد وتطوير استخدامات المياه في الزراعة نظراً لأن معظم المياه العربية تأتي من مصادر دولية

**أهمية المؤتمر :**

تأتي أهمية هذا المؤتمر من كون الثروة المائية في الوطن العربي هي الركيزة الأساسية للحضارة وعليها يعتمد البنيان الاقتصادي المستقل وقاعدة الأمن الغذائي ، فمع ازدياد اعداد السكان في العالم العربي وتعاظم الافواه الجائعة ازدادت الحاجة إلى التوسع الرأسي والأفقي في الزراعة وبرزت أهمية وجود مصادر مائية ثابتة ومستقرة ، وبالرغم من توفر المياه في أغلب اقطار الوطن العربي من أنهار ومياه جوفية ، إلا أنها غير مستغلة الاستغلال الأمثل ، وقد جاء موضوع هذا المؤتمر محاولة لتحديد مصادر المياه المتوفرة وطرق استثمارها المثلى والقاء الضوء على الصعوبات واقتراح التوصيات والسعي لترشيد وتحسين وتطوير استخداماتها في اطار التعاون والتكامل العربي .

نوقشت في هذا المؤتمر دراسات عددها /65/ دراسة حول التكامل العربي في مجال تقنيات وتطوير استخدامات المياه في الزراعة والأمن المائي العربي وأهميته في تحقيق الأمن الغذائي العربي .

10 - المؤتمر الفني الدوري العاشر: التكامل العربي في مجال التسويق الزراعي

عقد هذا المؤتمر في القاهرة خلال الفترة 2-3/6 من عام 1993 برعاية كريمة من سيادة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية من أجل دراسة الخطوات التكاملية العربية لتطوير التسويق والتجارة البينية بالسلع الزراعية .

**أهمية المؤتمر :**

تواجه معظم الدول العربية بعض الاختناقات في النظام التسويقي للمنتجات الزراعية ، بسبب تطور انتاجها الزراعي وتوسع الرقعة الزراعية وتطوير نظام الإنتاج للسوق في مناطق قليلة

السكان ، ونظراً للنمو المضطرد للسكان في الحضر وارتفاع الدخول وبالتالي تزايد الطلب على المنتجات الزراعية في مناطق أخرى ، الامر الذي يتطلب نقل وتوزيع المنتجات من مناطق ودول منتجة إلى مناطق ودول مستهلكة ، سواءً داخل الوطن العربي أو خارجه ، ونظراً للتعقيد الذي يرافق تسويق المنتجات الزراعية وإيجاد الأسواق المستهلكة كان لابد من البحث المستمر في تطوير النظام التسويقي بما يساهم في إيجاد أسواق لاستيعاب زيادة الإنتاج الزراعي التي يجب تطويرها باستمرار

وقد أقر الاتحاد موضوع هذا المؤتمر من أجل تحديد أهم المشاكل التي يعاني منها قطاع تسويق المنتجات وإلقاء الضوء على قنوات تسويق مستلزمات الإنتاج الزراعي ، ومدى توفرها في الدول العربية ، واقتراح التوصيات اللازمة لتحسين أداء المؤسسات التسويقية الزراعية ، في اطار التعاون والتكامل العربي .

نوقشت في المؤتمر الدراسات المقدمة للمؤتمر – وعددها /40/ دراسة تناقش موضوعات حول التسويق وتجارب الدول والتجارة البينية والتكامل العربي في مجال التسويق الزراعي .

11 – المؤتمر الفني الدوري الحادي عشر "التكامل العربي في مجال حماية البيئة من أجل تنمية زراعية قابلة للاستمرار"

عقد هذا المؤتمر خلال الفترة 11/19-15 من العام 1993 في تونس وبرعاية كريمة من سيادة الرئيس زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية من أجل دراسة الوسائل التي تساعد على حماية البيئة الزراعية من التدهور ولتحقيق تنمية زراعية مستدامة .

**أهمية المؤتمر :**

مع التطور الحضاري الكبير في الانتاجين الصناعي والزراعي واستخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج والوسائل المساعدة في زيادة الإنتاجية في وحدة المساحة برزت مشاكل بيئية خطيرة بدأت تهدد الموارد الطبيعية وتضعف من قدرتها على الاستخدام فأنواع كثيرة من النباتات والحيوانات والحشرات بدأت بالانقراض وزادت مساحات الصحراء وظهرت آثار الجفاف على مساحات واسعة ومن المؤكد ان ما من دولة يمكنها لوحدها ان تواجه الأقطار البيئية المحدقة لحفظ وصيانة الموارد الطبيعية فكان المؤتمر حول التكامل العربي في مجال حماية البيئة من أجل تنمية زراعية قابلة للاستمرار .

الدراسات المقدمة للمؤتمر : وعددها /49/ دراسة تناقش موضوعات في مجال حماية البيئة من أجل تنمية زراعية قابلة للاستمرار

12 – المؤتمر الفني الدوري الثاني عشر : التكامل العربي في مجال استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة العربية

عقد هذا المؤتمر في الرباط – المملكة المغربية الرباط خلال الفترة 11 – 15 / 12 / من عام 1995 برعاية كريمة من جلالة الملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية من أجل ابراز أهمية عمل عربي مشترك باستخدام التقنيات الحديثة لتطوير الزراعة العربية وذلك لأن الزيادة الكبيرة في السكان مع محدودية الموارد الطبيعية الزراعية المتاحة ، وتدهور انتاجها في كثير من الأقطار العربية ، نتيجة الجفاف والتصحر والتملح ، أدى إلى تفاقم الفجوة الغذائية في العديد من الدول ، وبات مستقبل حالة الغذاء في وضع خطر

امام هذا الواقع ، لذلك كان لابد من التوجه نحو التقنيات الحديثة لاستخدامها في الزراعة من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي .

نوقشت في هذا المؤتمر دراسات مقدمة من الدول والمنظمات العربية التي تناقش الجهود العربية في مجال استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة العربية .

13 – المؤتمر الفني الدوري الثالث عشر : التكامل العربي في مجال إنتاج المحاصيل الاستراتيجية وتحقيق الأمن الغذائي العربي"

عقد هذا المؤتمر خلال الفترة 8 – 11 / 9 من عام 1997 في بيروت برعاية كريمة من فخامة الرئيس الياس الهراوي رئيس الجمهورية اللبنانية، من أجل دراسة أسس وضرورة التكامل العربي في إنتاج المحاصيل الاستراتيجية وتحقيق الأمن الغذائي العربي منها.

**أهمية المؤتمر :**

تواجه أقطار الوطن العربي تحديات اقتصادية خطيرة في ظل النظام العالمي الجديد والتكتلات الاقتصادية الكبيرة في زمن أصبح الغذاء أحد أهم الأسلحة التي يمكن أن تستخدمها الدول العظمى والكتل الاقتصادية للضغط على القرار السياسي للدول ، والسيطرة على اقتصاديات وموارد الأقطار العربية ، لذلك كان لابد من الدعوة لعقد مؤتمر فني يناقش واقع إنتاج المحاصيل الاستراتيجية الأساسية في الأقطار العربية وتقديم توصيات لتعظيم الإنتاج تقوم على التنسيق وصولاً إلى التكامل العربي لتحقيق زيادة مستدامة في الإنتاج والإنتاجية منها .

وقد حددت الموضوعات الأساسية على النحو التالي :

1 – الاوضاع الراهنة لإنتاج واستهلاك المحاصيل الاستراتيجية في الوطن العربي

2 – التعاون العربي وامكانية التكامل في إنتاج وتجارة المحاصيل الاستراتيجية

3 – تجارب الاقطار العربية وتوقعات المستقبل

4 – أثر المتغيرات الدولية والتكتلات الاقتصادية على إنتاج المحاصيل الاستراتيجية

5 – مشروعات التكامل العربي في إنتاج المحاصيل الاستراتيجية

– الدراسات المقدمة – وعددها /43/ دراسة تناقش تجارب الدول في إنتاج المحاصيل الاستراتيجية وسياسات الأمن الغذائي والتكامل العربي في إنتاجية المحاصيل الاستراتيجية

14 – المؤتمر الفني الدوري الرابع عشر: التكامل العربي في مجال إنتاج وتصنيع مستلزمات الإنتاج الزراعي واثره على تحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

عقد هذا المؤتمر في دمشق خلال الفترة 21– 23 / من عام 1999 في دمشق برعاية كريمة من السيد الرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية من أجل القاء الضوء على أهمية التكامل العربي في مجال إنتاج وتصنيع مستلزمات الإنتاج الزراعي واثره على تحقيق التنمية الزراعية المستدامة

**أهمية المؤتمر :**

تنبع أهمية المؤتمر من كون الموضوعات التي تبحث فيه ذات أهمية خاصة لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة نظرا لأن مستلزمات الإنتاج الزراعي تعتبر الاساس في خلق زراعة متطورة وتوفير العنصر الأساسي من عناصر الإنتاج

الزراعي، أضافه إلى أن هذه المستلزمات تعتبر العامل الأهم في زيادة الإنتاج والإنتاجية وتحقيق الأمن الغذائي العربي.

**محاور المؤتمر :**

-واقع وتجارب الدول العربية في تصنيع مستلزمات الإنتاج الزراعي ( البذور – الاسمدة –الآلات – المعدات – مواد )

-دور المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي في نقل التقانات الحديثة في إنتاج وتصنيع مستلزمات الإنتاج الحديث دور الارشاد الزراعي في نشرها

-التعاون العربي في مجال إنتاج وتصنيع وتبادل مستلزمات الإنتاج الزراعي

-التشريعات والانظمة المتحكمة في إنتاج وتصنيع مستلزمات الإنتاج الزراعي ، وأهمية تحديثها

-مشروعات التكامل العربي في مجال إنتاج وتصنيع مستلزمات الإنتاج الزراعي

الدراسة المقدمة للمؤتمر – وعددها /37/ دراسة حول التكامل العربي في مجال إنتاج وتصنيع مستلزمات الإنتاج الزراعي وأثره في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة ودور هيئات البحث العلمي ومراكز البحوث والإرشاد الزراعي في نقل التقنيات الحديثة ونشرها

15- المؤتمر الفني الخامس عشر – التكامل العربي في مجال الادارة السليمة للموارد البشرية

عقد هذا المؤتمر خلال الفترة 5- 8 /1 من عام 2002 في المملكة الأردنية الهاشمية عمان برعاية كريمة من جلالة الملك عبد الله الثاني ملك المملكة الأردنية الهاشمية لدراسة عوامل التكامل العربي من أجل النهوض بالتنمية البشرية .

**أهمية المؤتمر :**

نظرا لمحدودية الاراضي الزراعية والموارد البشرية ونظرا للتزايد السريع في النمو السكاني فقد ظهرت الحاجة الملحة للإدارة السليمة للموارد البشرية بهدف تأمين إنتاج الغذاء محليا كذلك ايجاد الالية والتخطيط السليم لتحقيق الأمن الغذائي

**المحاور:**

- اهمية التنمية المستدامة
- حماية وصيانة الاراضي
- ترشيد استخدام المبيدات
- مخاطر التلوث
- حماية الغابات والمراعي

الدراسات المقدمة للمؤتمر وعددها /51/ دراسة قدمت أوراق عمل تبين تجارب الدول ودراسات توضح أثر السياسات الزراعية المختلفة عن إدارة الموارد الأرضية الزراعية وعلى الموارد المائية ورؤية قومية لرعاية المحميات والحفاظ على التنوع الاحيائي في الوطن العربي

16 –المؤتمر الفني الدوري السادس عشر : التكامل العربي في مجال الاستفادة من تقنيات المعلوماتية في الزراعة العربية .

عقد هذا المؤتمر خلال الفترة 13-2/14 من عام 2004 في الجماهيرية الليبية – طرابلس برعاية كريمة من الأخ العقيد معمر القذافي قائد الجماهيرية الليبية من أجل دراسة التعاون العربي لتعظيم الاستفادة من تقنيات المعلوماتية في الزراعة العربية .

**أهمية المؤتمر :**

يحتل هذا المؤتمر أهمية خاصة نظراً لأن تحديث القطاع الزراعي العربي يتطلب المعرفة الكاملة باستخدام تقانات المعلوماتية في الزراعة ، سواءً

في أنظمة الري الحديث ، أو في الكشف عن الآفات الزراعية أو في تعديل إنتاج وانتاجية المحاصيل الزراعية ، وهذه أمور لابد من أخذها بعين الاعتبار عند الحديث عن تحديث وتطوير الزراعة العربية

**المحاور :**

– دور نظم المعلومات في تطوير القطاع الزراعي

– تجارب الأقطار العربية في مجال الاستفادة من المعلوماتية في الزراعة

– الآفاق المستقبلية للاستفادة من نظم المعلومات في احداث التطوير

– التكامل العربي في مجال الاستفادة من تقنيات المعلوماتية

* الدراسات المقدمة للمؤتمر – عددها /10/ دراسات تتحدث عن دور نظم المعلومات في تطوير القطاع الزراعي وجمع المعلومات والبيانات الإحصائية الزراعية واستخدام التقانات الحيوية الحديثة في خدمة التكامل الزراعي العربي والاستفادة من تقنيات ومعلومات الاستشعار عن بعد .

17 – المؤتمر الفني الدوري السابع عشر "التكامل الزراعي العربي في ظل إقامة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى»

عقد هذا المؤتمر خلال الفترة 21–5/25 ، من عام 2006 في المملكة الأردنية الهاشمية /عمان / برعاية كريمة من الدكتور معروف

البخيت رئيس مجلس الوزراء في المملكة الأردنية الهاشمية من أجل دراسة إمكانية تحقيق التكامل الزراعي العربي في ظل إقامة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى

**أهمية المؤتمر :**

يعتبر قرار إقامة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى حدث عظيم في طريق الوحدة الاقتصادية العربية ، وهو ذو أهمية خاصة للقطاع الزراعي العربي، كونه يسمح بانسياب السلع الزراعية، بين الدول العربية المنتجة والمستهلكة لهذه السلع ، وهذا يرتب مسؤوليات كبيرة على الاتحاد والمنظمات الأعضاء ، لضمان التطبيق الصحيح لإجراءات الحجر الزراعي لكي لا تنتقل الآفات من بلد إلى آخر.

**المحاور:**

– منطقة التجارة الحرة العربية وأثرها على السياسات الزراعية القطرية .

– أثر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التنمية الزراعية والريفية المستدامة في الدول العربية.

– أثر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التكامل الزراعي العربي .

– منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ودورها في تطوير تجارة السلع الزراعية

– أثر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على القوانين والتشريعات الناظمة للتجارة وانسياب السلع الزراعية

– مؤسسات العمل العربي المشترك ودورها في التكامل الزراعي العربي

– منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأهميتها على حماية المنتجات الزراعية ضمن المناخ الاقتصادي الجديد وبروز التكتلات الاقتصادية العالمية .

* الدراسات المقدمة للمؤتمر – قدمت للمؤتمر /28/ دراسة من عدة دول ومنظمات حول دور منطقة التجارة العربية الكبرى في تنمية الصادرات العربية من المنتجات الزراعية وتنمية التبادل التجاري العربي والبيئي في السلع الزراعية ودور التكامل العربي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل العولمة .

18 – المؤتمر الفني الدوري الثامن عشر " التكامل العربي في مجال تطوير اقتصاديات الزراعة العضوية «

عقد هذا المؤتمر خلال الفترة 6/28 – 1/7 من عام 2008 في مدينة صنعاء – اليمن وبرعاية كريمة من سيادة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية العربية اليمنية ، وقد ركز المؤتمر على دراسة العوامل المساعدة على تحقيق تكامل عربي في مجال تطوير الزراعة العضوية والتوسع بها ودراسة الاثار الاقتصادية والاجتماعية لهذا النمط الزراعي

**أهمية المؤتمر :**

زيادة عدد السكان وزيادة الحاجة للغذاء وتطور العلوم والتكنولوجيا واستخدام الاكتشافات الحديثة في الزراعة أدى إلى انهاك الموارد الطبيعية، والاخلال بالتنوع الحيوي والتدهور البيئي، ومن هنا كانت اهمية مناقشة موضوع الزراعة العضوية واهميتها للحفاظ على خصوبة الارض الزراعية والمواءمة مع الطبيعة ، والحفاظ على التنوع الحيوي وحماية صحة الانسان

**محاور المؤتمر**

-واقع ومستقبل الزراعة العضوية في الوطن العربي

-الزراعة العضوية واثرها على الأمن الغذائي العربي وخاصة المحاصيل الاستراتيجية

-الزراعة العضوية واثرها على جودة المنتجات الزراعية والحفاظ على خصوبة التربة والبيئة النظيفة

-اهمية الزراعة العضوية ( الاصناف القابلة للتصدير) في تنمية الصادرات واقتصاديات الزراعة العربية

-اهمية الزراعة العضوية على صحة الانسان

-اسس ومعايير اقامة الزراعة في الدول العربية وضرورة انسجامها مع المقاييس الدولية الاساسية الموضوعة من قبل الاتحاد الدولي IFOAM

-دور الهيئات الحكومية والشعبية والمنظمات في تشجيع الزراعات العضوية

-تجارب الاخطار العربية في مجال الزراعات العضوية

"الدراسات المقدمة للمؤتمر وعدد /35/ دراسة وتجارب الدول في مجال الزراعة العضوية وأثرها على صحة الانسان ومكافحة الآفات في الزراعة العضوية وأثرها على جودة الغذاء ، والاطر القانونية للزراعة العضوية وأثر التشريعات على تطور وتنافسية الزراعة العضوية في الدول العربية .

19 – المؤتمر الفني الدوري التاسع عشر – التكامل العربي في مجال تطوير التعليم الزراعي وأثره في تحقيق الأمن الغذائي

عقد هذا المؤتمر خلال الفترة 13-5/15 من عام 2010 في تونس برعاية كريمة من سيادة الرئيس زين العابدين بن علي رئيس

الجمهورية التونسية من أجل دراسة تطوير مؤسسات التعليم الزراعي العالي ، بما يؤدي إلى

تخريج كوادر زراعية فاعلة وتبادل الخبرات ضمن توجهات .

**أهمية المؤتمر :**

يعتبر التعليم الزراعي الحجر الأساسي في تخريج الكوادر الفنية الزراعية القادرة على تحمل أعباء القطاع الزراعي ، والعمل على تطويره من خلال ادخال الطرق الحديثة في الزراعة ، واستخدام تقنيات مستلزمات الإنتاج المحسنة ضمن مناهج التعليم ، وذلك بهدف تحقيق تنمية زراعية قابلة للاستمرار لذلك جاء هذا المؤتمر لإلقاء الضوء على الوضع الراهن للتعليم الزراعي في الدول العربية بكافة مستوياته الأساسي والمتوسط والعالي وسبل تطويره سواء بتطوير المناهج الدراسية أو الحصص العملية لأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتخريج كوادر قادرة على تحقيق الأمن الغذائي .

**" المحاور الأساسية "**

1 – التعليم الأساسي ( الثانوي ) وأهميته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

2 – التعليم الزراعي المتوسط ( المعاهد ) وأهميته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

3 – التعليم الزراعي العالي وأهميته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

" الدراسات المقدمة للمؤتمر – تبين واقع وآفاق التعليم الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي وتفعيل التكامل العربي وتطوير المناهج والآفاق المستقبلية لتطوير التعليم الزراعي وتحديث المناهج الدراسية

20 – المؤتمر الفني الدوري الحادي و العشرون " التكامل العربي في مجال تطوير وتنمية البوادي العربية "

عقد هذا المؤتمر خلال الفترة 29–5/31 من عام 2013 في بيروت برعاية كريمة من السيد نبيه بري رئيس مجلس النواب اللبناني

وذلك لمناقشة اتفاقية تبادل الخبرات بين الدول العربية وتحقيق التكامل العربي في مجال تطوير وتنمية البوادي العربية وأهميتها لتوفير المراعي الطبيعية لتطوير الثروة الحيوانية

أهمية المؤتمر :

تعتبر الثروة الحيوانية من أهم موارد القطاع الزراعي في وقت اشتدت فيه أزمة الغذاء ، واصبح تحقيق الاكتفاء الذاتي هدف استراتيجي لأمن الدول واستقرارها ، وبالرغم من وجود مساحات شاسعة من البوادي والمراعي الطبيعية في عدد من أقطار الوطن العربي إلا أن إنتاجية هذه المراعي مازالت ضعيفة وبحاجة إلى خطط لتطويرها وتنميتها لتحقيق الأهداف المنشودة ، لذلك جاء هذا المؤتمر لإلقاء الضوء على الوضع الراهن للبوادي وإدارة المراعي الطبيعية وسبل تطويرها وحمايتها للمساهمة في تحسين انتاجها وتوفير الاعلاف للثروة الحيوانية وانعكاس ذلك على تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي لسكان البادية .

**" المحاور الأساسية**

1 – أهمية تنمية وإدارة المراعي الطبيعية في تأمين الأعلاف اللازمة لاستقرارها وتطوير الثروة الحيوانية

2 – أساليب وطرق تنمية البوادي وإدارة المراعي الطبيعية – التجارب القطرية ونتائج اعمال المراكز البحثية

3 – الآثار البيئية والاقتصادية الناجمة عن تطوير تنمية البادية

4 – السياسات والإجراءات ودورها في تطوير وتنمية وحماية البادية

5 – دور المنظمات والمراكز وصناديق التمويل العربية والدولية في تطوير وتنمية البادية

6 – التكامل العربي في تطوير وتنمية البوادي

**" الدراسات المقدمة للمؤتمر"**

قدمت للمؤتمر /22/ دراسة تبين دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة والامن الغذائي في قطاع المراعي وإدارة المراعي الطبيعية في البادية والمشروعات الإنمائية في البوادي العربية

22 – المؤتمر الدوري الفني الثاني والعشرون: التكامل العربي في مجال الاعتماد المهني والمتطلبات التنافسية في مجال الهندسة الزراعية

عقد هذا المؤتمر خلال الفترة 31 / 5 من العام 2016 في عمان برعاية كريمة من دولة الدكتور هاني فوزي عبد الملقي رئيس مجلس الوزراء الأردني من أجل مناقشة موضوع الاعتماد المهني وتحديد متطلبات التنافسية في مجال الهندسة الزراعية وتبادل الخبرات بين الدول العربية .

**أهميته :**

بما أن التكنولوجيا الحديثة بدأت تحتل مكاناً واسعاً في التطبيقات الزراعية ولأهمية للاعتماد المهني وأثره الكبير على تشغيل المهندسين الزراعيين على المستوى الوطني والقومي الامر الذي يتطلب احداث تغيرات جوهرية في مجالات التعليم الزراعي ، توفر التنافسية ليكون المهندسون الزراعيون قادرين على اخذ مكانهم بين بقية المهندسين الزراعيين العرب في جميع المجالات ومرغوبين للاستخدام في جميع المجالات

**" محاور المؤتمر "**

1 – موضوع الجودة ومعاييرها

2 – السلوك المهني واخلاقيات المهنة

3 – الاعتماد والتأهيل المهني

" الدراسات المقدمة للمؤتمر : قدمت /9/ دراسات توضح اخلاقيات مهنة الهندسة الزراعية ولائحة السلوك المهني للمهندس ومعايير الجودة في التعليم الزراعي ، ومشروع التأهيل والاعتماد المهني للمهندسين الزراعيين العرب .

# قيادات الاتحاد
# خلال خمسين عام الأولى

اعتمد الاتحاد منذ تأسيسه على تضمين نظامه الأساسي وجود قيادة تشريعية ورقابية يرأسها رئيس الاتحاد ، وتتمثل بها جميع المنظمات الأعضاء ، ووجود قيادة تنفيذية هي الأمانة العامة المكونة من أمين عام وأمناء مساعدين وأمين المال .

وللقيادة التشريعية دور هام في اتحادنا لذلك فهي تكون بالتناوب بين المنظمات الأعضاء وفقاً للأحرف الأبجدية.

ويبين الجدول التالي :

**رؤساء الاتحاد**

**خلال دورات اجتماعات المؤتمر العام**

**لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب**

| دورة الاجتماعات | تاريخ الانعقاد | مكان الانعقاد | اسم الرئيس |
|---|---|---|---|
| الأولى للمجلس الأعلى | 4-1/أيلول/1969 | القاهرة | م . سعيد العزاوي<br>نقيب المهندسين الزراعيين – الاردن |
| الثانية للمجلس الأعلى | 27-20/ديسمبر 1970/ | الخرطوم | م . جعفر الحسن<br>نقيب المهن الزراعية السودان |
| الثالثة للمجلس الأعلى | 17-22/6/1972 | دمشق | د . غالب جابر الراوي<br>نقيب الزراعيين الفنيين بالعراق |
| الرابعة للمجلس الأعلى | 8-9/5/1973 | بغداد | م . أنور صبري<br>نقيب الزراعيين والفنيين العراقيين |

| | | | |
|---|---|---|---|
| الخامسة للمجلس الأعلى | 12-19/12/1974 | القاهرة | د . محمد ابريق<br>نقيب المهندسين الزراعيين السوريين |
| السادسة للمجلس الأعلى | 23-27/يناير/ 1976 | السودان | د جوزيف خليل شامي<br>رئيس فرع المهندسين الزراعيين اللبنانيين في نقابة المهندسين |
| السابعة للمجلس الأعلى | 13-14/3/1977 | بغداد | م . إبراهيم سعد هجرس<br>نقيب الزراعيين المصريين |
| الثامنة للمجلس الأعلى | 4-5/4/1979 | بغداد | م . سالم المناعي<br>رئيس جمعية المهندسين الزراعيين الكويتية |
| التاسعة للمجلس الأعلى | 28/6-3/7/1980 | دمشق | السيد محمد بلحاج عمر<br>رئيس عمادة المهندسين الزراعيين التونسيين |
| العاشرة للمجلس الأعلى<br>التاسع عشر للمجلس الأعلى<br>التاسع والعشرون للمجلس الأعلى | 17-2/6/1981<br>7-12/12/1990<br>5-8/1/2002 | ليبيا<br>طبرق<br>عمان | الزميل سعد الدين غندور<br>رئيس المجلس الأعلى للمهندسين الفلسطينيين |
| الحادية عشر للمجلس الأعلى | 27-30/11/1982 | الكويت | الزميل محمد فركاش<br>نقيب المهندسين الزراعيين في الجماهيرية العربية الشعبية الاشتراكية |
| الثانية عشر للمجلس الأعلى | 26-28/2/1983 | عمان | د .سليمان عربيات<br>نقيب المهندسين الزراعيين الأردنيين |
| الثالثة عشر للمجلس الأعلى | 23-27/9/1984 | عمان | د .سليمان عربيات<br>(تجديد لإتمام السنة) |
| الرابعة عشر للمجلس الأعلى | 31/10-4/11/1985 | دمشق | الزميل محمد بلحاج<br>رئيس عمادة المهندسين التونسيين |
| الخامسة عشر للمجلس الأعلى | 13-17/11/1986 | طرابلس | احمد بن فايد<br>امين المؤتمر الهندسي الزراعي العام في الجماهيرية |
| السادسة عشر للمجلس الأعلى | 16-18/2/1987 | دمشق | د . جمال الدين بلال عوض<br>نقيب الزراعيين السودانيين |

| | | | |
|---|---|---|---|
| السابعة عشر للمجلس الأعلى | 4-9/12/1988 | الخرطوم | م . محمد طاهر الحيالي<br>نقيب المهندسين الزراعيين العراقيين |
| الثامنة عشر للمجلس الأعلى | 22-24/11/1989 | عمان | م . محمد طاهر الحيالي<br>نقيب المهندسين الزراعيين العراقيين |
| العشرون للمجلس الأعلى | 4-7/5/1992 | بيروت | د . جوزيف شامي<br>رئيس فرع المهندسين الزراعيين في نقابة المهندسين اللبنانيين |
| الحادي والعشرون للمجلس الأعلى | 15-19/11/1993 | تونس | الزميل فاروق عفيفي<br>نقيب الزراعيين المصريين |
| الثانية والعشرون للمجلس الأعلى<br>التاسعة والثلاثون للمؤتمر العام<br>الحادية والأربعين للمؤتمر العام | 25-26/11/1994<br>9-31/5/2013<br>—31/5/2016<br>2/6/2016 | فاس<br>بيروت<br>عمان | د . عبد السلام الدباغ<br>رئيس جمعية المهندسين الزراعيين المغاربة |
| الرابعة والعشرون للمجلس الأعلى | 18-22/10/1996 | دمشق | الزميل طارق التل<br>نقيب المهندسين الزراعيين الاردنيين |
| الثالثة والعشرون للمجلس الأعلى | 10-15/12/1995 | الرباط | الزميل عباد العنسي<br>نقيب المهندسين الزراعيين اليمنيين |
| الخامسة والعشرون للمجلس الأعلى | 8-11/9/1997 | بيروت | م . محمد بلحاج<br>رئيس عمادة المهندسين التونسيين |
| السادسة والعشرون للمجلس الأعلى | 15-18/12/1998 | عمان | د . سليمان سيد احمد<br>نقيب المهندسين الزراعيين السودانيين |
| السابعة والعشرون للمجلس الأعلى | 21-23/12/1999 | دمشق | الزميل صلاح الدين الكردي<br>نقيب المهندسين الزراعيين السوريين |
| الثامنة والعشرون للمجلس الأعلى | 24-25/1/2001 | القاهرة | الزميل فاروق عفيفي<br>نقيب الزراعيين المصريين |
| الثلاثون للمجلس الأعلى | 24-26/2/2003 | تونس | الزميل علي الغيث<br>رئيس جمعية المهندسين الزراعيين الكويتية |
| الحادية والثلاثون للمجلس الأعلى | 13-14/2/2004 | طرابلس | الزميل الدكتور فخر دكروب<br>ممثل نقابة المهندسين اللبنانيين |

| | | | |
|---|---|---|---|
| الثانية و الثلاثون للمجلس الأعلى<br>الثالثة و الثلاثون للمجلس الأعلى | 22-24/2/2005<br>21-25/5/2006 | طرابلس<br>عمان | الزميل علي إبراهيم الزكراوي<br>نقيب المهندسين الزراعيين في الجماهيرية الليبية |
| الرابعة والثلاثون للمجلس الأعلى<br>السابعة والثلاثون للمؤتمر العام | 8-10/6/2007<br>12-15/5/2010 | الخرطوم<br>تونس | الزميل عبد الهادي فلاحات<br>نقيب المهندسين الزراعيين الاردنيين |
| الخامسة والثلاثون للمجلس الأعلى | 28/6-1/7/2008 | صنعاء | د . فتحي محمد خليفة<br>نقيب المهندسين الزراعيين السودانيين |
| السادسة والثلاثون للمؤتمر العام | 31/5-1/6/2009 | دمشق | الزميل اكرم خليل<br>نقيب المهندسين الزراعيين السوريين |
| الثامنة والثلاثون للمؤتمر العام | 23-25/5/2011 | الدار البيضاء | الزميل فؤاد حبيب خليفة<br>رئيس جمعية المهندسين الزراعيين البحرينية |
| الأربعين للمؤتمر العام | 20-23/5/2014 | الرباط | الزميل ايمن زين الدين<br>رئيس فرع المهندسين الزراعيين في نقابة المهندسين اللبنانيين |
| الثانية والأربعين للمؤتمر العام | 10-13/5/2017 | تونس | الزميل أسامة الخريجي<br>عميد عمادة المهندسين التونسيين |
| الثالثة والأربعين للمؤتمر العام | 23-25/6/2018 | الخرطوم | الزميل الوسيلة حسن المنوفلي<br>رئيس الاتحاد المهني للمهندسين الزراعيين السودانيين |

# تأثير الأزمة الاقتصادية والإقليمية على إنتاج واستهلاك الغذاء في الوطن العربي

**د. حمدي سالم**

**خبير اقتصادي أستاذ في قسم الاقتصاد**

**كلية الزراعة جامعة عين شمس**

**أ : المقدمة :**

أشارت الدراسات والمنشورات المتخصصة بالأمم المتحدة أن النزاعات الإقليمية والحرب الأهلية تؤثر على حالات الأمن الغذائي والتغذية من خلال المؤشرات التالية :

- في اليمن وفقاً لآخر تحليل لسلسة تصنيف الأمن الغذائي المتكامل (IPC) الذي تم في مارس 2017، يقدر أن حوالي 17 مليون شخص في أزمة وتتطلب مساعدة إنسانية عاجلة. ويقابل ذلك 60 في المائة من مجموع السكان اليمنيين ويمثل زيادة بنسبة 20 في المائة مقارنة بالتحليل الأخير الذي أجري في حزيران / يونيه 2016.

- وفي سوريا قدر معهد CFSAM أن 6.9 مليون سوري يعانون من انعدام الأمن الغذائي من حيث الاستهلاك الحالي. بالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن يكون وضع 5.6 مليون سوري أسوأ حالاً دون المساعدات الغذائية المقدمة. هناك 3.1 مليون شخص إضافي معرضين لخطر انعدام الأمن الغذائي، حيث أنهم يستخدمون استراتيجيات استنفاد الأصول من أجل تلبية احتياجاتهم الاستهلاكية، ويمكن اعتبار 3.5 مليون شخص فقط آمنًا غذائيًا.

- في ليبيا العدد الإجمالي للأشخاص المحتاجين للمساعدات الإنسانية إلى 1.3 مليون شخص، أو 20 بالمائة من السكان، مع تسجيل معظم الحالات الشديدة في الجفرة وطرابلس وبنغازي. وبلغ عدد الأشخاص المحتاجين إلى مساعدات غذائية 0.4 مليون شخص. اللاجئون وطالبو اللجوء والنازحون داخلياً هم من بين الأكثر ضعفاً. وقد تم الإبلاغ عن نقص في الغذاء في الغالب في الجنوب والشرق، حيث يوجد نقص في المواد الغذائية الأساسية.

- قد تسبب النزاعات حالات عميقة من الانكماش الاقتصاديّ، وترفع مستوى التضخم، وتعيق العمل وتبدد الأموال الضرورية للحماية الاجتماعية والرعاية الصحية، على حساب توفر الأغذية في الأسواق والحصول عليها بما يلحق الضرر بالصحة والتغذية، كما حدث في تونس ومصر وسوريا واليمن.

- يمكن أن تكون الآثار على نظم الأغذية حادة إذا اعتمد الاقتصاد وسبل كسب عيش السكان إلى حد كبير على الزراعة، خاصة وأن سلسلة القيمة الغذائية تتأثر بكاملها، بما في ذلك الإنتاج، والحصاد، والتجهيز، والنقل، والتمويل والتسويق، تقوض النزاعات القدرة على الصمود وغالباً ما ترغم الأفراد والأسر على الانخراط في استراتيجيات تأقلم

مدمّرة لا رجوع فيها، تهدد سبل كسب عيشهم وأمنهم الغذائي وتغذيتهم في المستقبل.

**ب:هدف الدراسة :**

1 **تحديد الفئات الأكثر تضررا في حالات أنعدام الأمن الغذائي.**
2 **الوقوف على مستويات الضرر التي لحقت بالدول العربية.**
3 **وضع مقترحات يمكن من خلالها التخفيف من حدة الضرر.**

**ج: مصادر البيانات:**

1 **منظمة الزراعة والأغذية (الفاو)، نشرات وتقارير مختلفة.**
2 **البنك الدولي.**
3 **المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية.**
4 **المنظمة العربية للتنمية الزراعية. إحصاءات لأعداد مختلفة.**
5 **صندوق النقد الدولي.**
6 **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في جمهورية مصر العربية.**
7 **نشرات الفاو لسوريا واليمن ومصر وليبيا وتونس.**
8 **البيانات The Economist &Intelligence Unit، على الشبكة الدولية.**

## 1 : مؤشرات الأمن الغذائي العربي قبل الأزمة

### 1/1 :أنتاج واستهلاك الغذاء والحبوب ونسبة الاكتفاء الذاتي والفجوة في الدول العربية قبل الأزمة:

يبين الجدول رقم (1) أحد مؤشرات الأمن الغذائي وهو توفير الغذاء(إتاحة الغذاء) للدول العربية خلال الفترة (2005-2011) قبل أزمة الربيع العربي ويبين الجدول والشكلين (1-2) متوسط إنتاج واستهلاك والفجوة أو الفائض من السلع الغذائية حيث أن متوسط إنتاج الحبوب للدول العربية بلغ حوالي 54.9 مليون طن، في حين أن متوسط استهلاك الحبوب لنفس الفترة للدول العربية بلغ حوالي 108.6 مليون طن ويتضح من الجدول أن متوسط حجم الفجوة في الحبوب للدول العربية بلغ حوالي 53.7 مليون طن وتحتل الحبوب أكثر من 60% من الفجوة الغذائية وهكذا في باقي المحاصيل (البطاطس متوسط فائض (0.3) مليون طن والبقوليات متوسط فجوة (1) مليون طن ومتوسط فائض الخضر(1.4) مليون طن ومتوسط فجوة الفاكهة (1) مليون طن والسكر متوسط الفجوة (6.7) ومتوسط الفجوة الزيوت (3.4) مليون طن ومتوسط فجوة اللحوم(3.1) مليون طن.

جدول(1) يوضح متوسط إنتاج واستهلاك والفجوة من السلع الغذائية للدول العربية بالمليون طن خلال الفترة (2005-2011)

| السنوات | متوسط الإنتاج | متوسط الاستهلاك | متوسط الفجوة |
|---|---|---|---|
| الحبوب | 54.9 | 108.6 | -53.7 |
| القمح | 26.4 | 51.9 | -25.5 |
| الذرة الشامية | 7.8 | 22.4 | -14.6 |
| الأرز | 6.6 | 9.8 | -3.2 |
| الشعير | 5.9 | 15.0 | -9.1 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| البطاطس | 11.6 | 11.3 | 0.3 |
| البقوليات | 1.3 | 2.3 | -1.0 |
| الخضر | 51.1 | 49.6 | 1.4 |
| الفاكهة | 30.4 | 31.3 | -1.0 |
| السكر المكرر | 3.0 | 9.7 | -6.7 |
| الزيوت | 1.7 | 5.1 | -3.4 |
| اللحوم | 6.4 | 9.5 | -3.1 |

المصدر: حسبت من الجدول (1) و(3) و(5) بالملاحق

شكل رقم (١) يبين متوسط إنتاج واستهلاك السلع في الوطن العربي خلال عام الفترة (٢٠٠٥-٢٠١١) م.

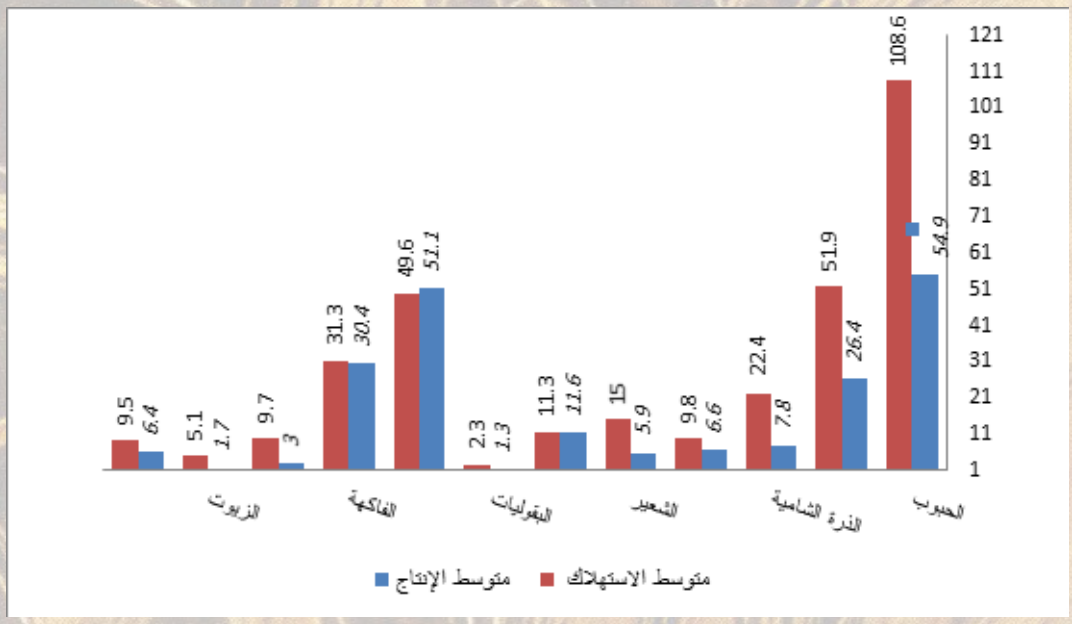


المصدر: حسبت من الجدول (١) و(٣) و(٥) بالملاحق

جدول(2) يوضح متوسط إنتاج واستهلاك والفجوة من السلع الغذائية للدول العربية خلال الفترة (2011-2016)

| السنوات | متوسط إنتاج | متوسط استهلاك | متوسط الفجوة |
|---|---|---|---|
| الحبوب | 56.0 | 121.1 | -65.1 |
| القمح | 26.4 | 63.0 | -36.6 |
| الذرة الشامية | 7.9 | 25.1 | -17.2 |
| الأرز | 6.3 | 10.6 | -4.2 |
| الشعير | 6.5 | 16.9 | -10.4 |
| البطاطس | 14.4 | 14.4 | 0.0 |
| البقوليات | 1.4 | 2.5 | -1.1 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| الخضر | 54.2 | 53.4 | 0.8 |
| الفاكهة | 36.0 | 34.7 | 1.2 |
| السكر المكرر | 3.2 | 11.1 | -7.9 |
| الزيوت | 2.1 | 5.8 | -3.7 |
| اللحوم | 8.6 | 11.4 | -2.8 |

المصدر: حسبت من الجدول (2) و(4) و(6) بالملاحق

شكل رقم (٢) متوسط إنتاج واستهلاك والفجوة من السلع الغذائية للدول العربية بالمليون طن خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١١)

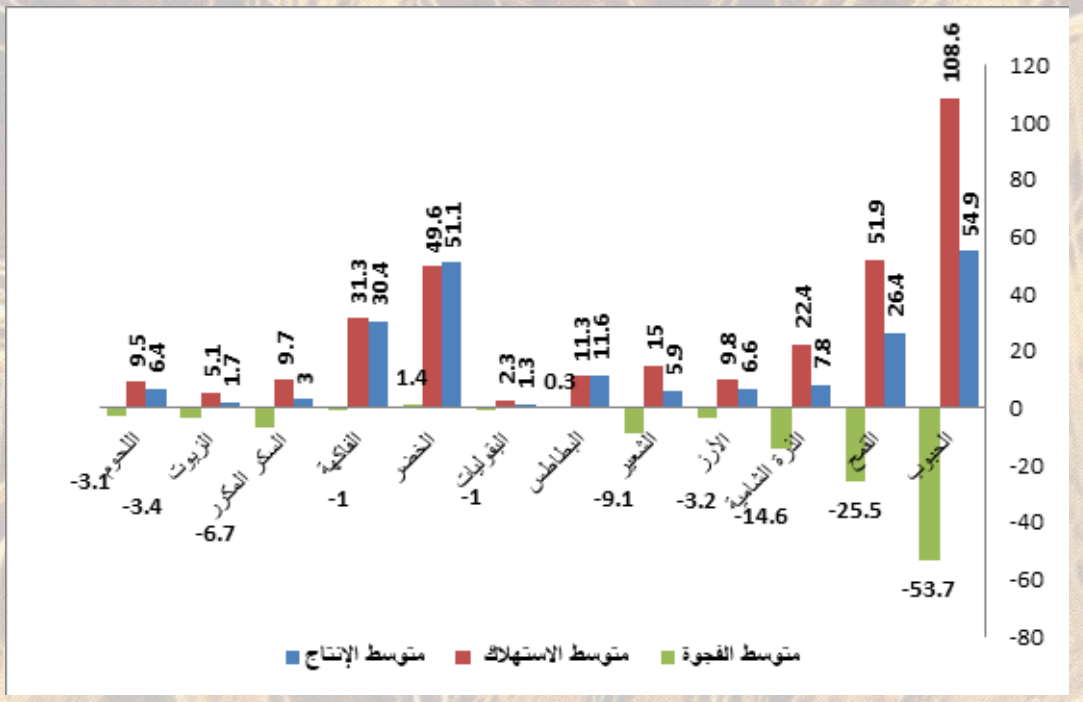


المصدر: حسبت من الجدول (١) و(٣) و(٥) بالملاحق

### 1/2 : حجم المخزون من السلع الغذائية الرئيسية في بعض الدول العربية بالكمية (ألف طن):

يبين الجدول رقم (7) بالملاحق حجم المخزون من السلع الغذائية الرئيسية في بعض الدول العربية بالكمية (ألف طن) خلال السنوات قبل الأزمة بحسب توافر بياناتها ويوضح الجدول أن أعلى دولة بحجم مخزون القمح خلال الفترة كانت سوريا حيث بلغ حجم مخزونها (6786.6) ألف طن لسنة 2010 قبل الأزمة، كما كان لها مخزون من العدس وبلغ (9.4) ألف طن قبل الأزمة، أما اليمن فكان لديها مخزون من السلع التالية وهي الأرز والذرة الرفيعة والدخن والزيوت النباتية والسكر والحبوب وباقي الدول كما موضح بالجدول (7) بالملاحق.

### 1/3 : نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي وإنتاج الحبوب في الدول العربية للعامين 2005-2011 (%):

يبين الجدول رقم (3) مقارنة نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي وإنتاج الحبوب في الدول العربية خلال عامي 2005-2011 (%) وقد أوضحت البيانات أن في عام 2005 كانت أعلى نسبة اكتفاء ذاتي من الغذاء هي السودان بنسبة 91 % وتليها سوريا بنسبة 85 %، أما في سنة 2011م كانت أعلى دولة السودان وتليها العراق وسوريا. أما من حيث إنتاج

| نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي وانتاج الحبوب في الدول العربية 2005-2011 نسبة | | | | |
|---|---|---|---|---|
| نسبة الاكتفاء الذاتى الغذائى فى البلدان العربية (%) | | | | |
| إجمالى الغذاء | | الحبوب | | |
| اسم الدولة | 2005 | 2011 | 2005 | 2011 |
| البحرين | 12.95 | 12.81 | 0 | 0 |
| الكويت | 28.38 | 21.68 | 3.88 | 2.56 |
| عمان | 45.21 | 34.52 | 1.17 | 9.22 |
| قطر | 12.18 | 9.9 | 3.12 | 0.37 |
| المملكة العربية السعودية | 44.52 | 43.49 | 26.75 | 11.15 |
| الأمارات العربية المتحدة | 21.13 | 18.66 | 0.85 | 1.06 |
| اليمن | 51.53 | 31.45 | 22.59 | 10.92 |
| العراق | 75.34 | 82.84 | 55.51 | 95.42 |
| الأردن | 56.26 | 53.09 | 5.05 | 3.66 |
| لبنان | 73.23 | 61.03 | 18.05 | 10.96 |
| سورية | 85.23 | 80.62 | 74 | 57.98 |
| فلسطين | 81.55 | 72.26 | 19.69 | 10 |
| مصر | 83.68 | 78.96 | 69.63 | 56.3 |
| السودان | 91.15 | 86.84 | 75.74 | 70.59 |
| الجزائر | 53.48 | 70.04 | 29.88 | 31.96 |
| ليبيا | 44.95 | 43.09 | 10.79 | 7.06 |
| موريتانيا | 68.49 | 70.03 | 19.17 | 36.04 |
| المغرب | 89.6 | 80.4 | 46.09 | 58.91 |
| تونس | 71.78 | 68.49 | 47.82 | 46.79 |
| جيبوتى | 4.04 | 2 | 0 | 0 |
| الصومال | 69.17 | 74.26 | 32.89 | 33 |
| متوسط الدول العربية | 70.48 | 71.69 | 49.74 | 45.55 |
| المصدر :كتاب السنوي للاحصاءات الزراعية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية،اعداد متفرقة | | | | |

جدول رقم (٣) نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي ونسبة إنتاج الحبوب في الدول العربية خلال عامي ٢٠٠٥-٢٠١١ (٪):

شكل رقم (٣) يبين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي خلال عام ٢٠١١ م.

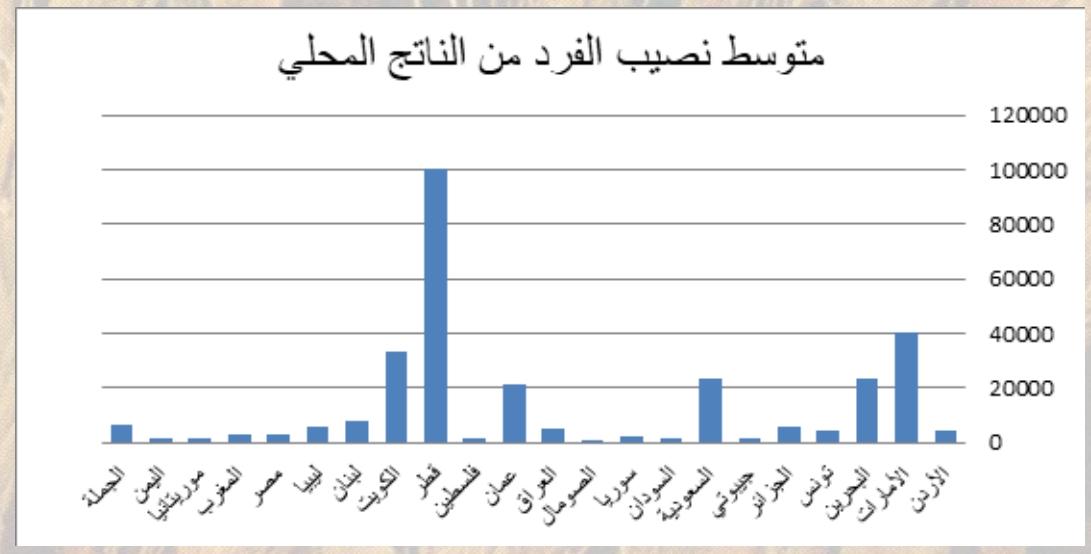


المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقارير الإحصاءات الموحد ٢٠١١ م.

الحبوب فكانت أعلى دولة بالاكتفاء الذاتي من الحبوب عام 2005 م هي السودان 75 % وسوريا 74 %، بينما عام 2011 فكانت أعلى دولة العراق 95% وتليها السودان بنسبة 70% وسوريا 58% كما هو موضح بالجدول (3).

**1/4 : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الدول العربية قبل الأزمة لعام( 2011) (دولار/ فرد) والذي يعكس القدرة على تحمل تكاليف الغذاء في الوطن العربي:**

يبين الجدول رقم 4 متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الدول العربية قبل الأزمة خلال سنة 2011 م، وقد تبين أن أعلى خمس دول بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كانت قطر وقد بلغ 100096.86 دولار لسنة 2011 م، وتليها الأمارات وقد بلغ متوسط نصيب الفرد 40665.7 دولار، ثم الكويت وقد بلغ 33262.23دولار، ثم البحرين 23628.4 دولار، ثم السعودية 23593.79 دولار وكانت أقل دولة الصومال وقد بلغ 99.69 دولار فقط، كما هو مبين بالشكل رقم (4)

أما متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي : يبين الجدول رقم 4 أن سوريا كانت أعلى دولة من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي حيث بلغ 487.22 دولار في سنة 2011 م، وكانت السودان بالمرتبة الثانية حيث بلغ متوسط نصيب الفرد 482.14 دولار لنفس السنة، بينما كانت اقل دولة من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي جيبوتي وقد بلغ 44.46 دولار في السنة، كما هو موضح بالشكل رقم (4). جدول رقم (4) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الدول العربية قبل الأزمة لعام(2011) (دولار/ فرد):

| الدولة | متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي | متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي |
|---|---|---|
| الأردن | 4620.26 | 135 |
| الأمارات | 40665.7 | 342.66 |
| البحرين | 23628.4 | 67.83 |
| تونس | 4350.06 | 356.1 |
| الجزائر | 5458.55 | 442.43 |
| جيبوتي | 1366.16 | 44.46 |
| السعودية | 23593.79 | 452.6 |
| السودان | 1484.02 | 482.14 |
| سوريا | 2399.68 | 487.22 |
| الصومال | 99.69 | 62.88 |
| العراق | 5116.47 | 213.28 |
| عمان | 21147.76 | 149.03 |
| فلسطين | 1517.67 | 89.95 |
| قطر | 100096.86 | 92.05 |
| الكويت | 33262.23 | 100.52 |
| لبنان | 8112.19 | 429.76 |

| | | |
|---|---|---|
| **ليبيا** | 5712.03 | 106.8 |
| **مصر** | 2720.49 | 394.93 |
| **المغرب** | 2786.06 | 399.07 |
| **موريتانيا** | 1232.56 | 169.5 |
| **اليمن** | 1310.62 | 175.03 |
| **الجملة** | 6626.16 | 350.03 |

يتم قياس القدرة على تحمل التكاليف الغذاء عن طريق عدد من المؤشرات، منها: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار/ فرد) لذالك تم استخدام هذا المؤشر.

## 2- مؤشر الأمن الغذائي في الوطن العربي بعد الربيع العربي من 2011 وحتى 2017 خلال الأزمة:

عدم الاستقرار السياسي يحد من قدرة الدول على دعم السكان مما يؤدي إلى زيادة الانكماش الاقتصادي في هذه الدول، وفي كثير من الأحيان تؤدي هذه الصراعات إلى استنزاف احتياطيات الدول من العملات الأجنبية، والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، وهذا يؤثر على توافر الغذاء من خلال تقليل القدرة على الاستيراد، ويعوق وصول الغذاء، وترتفع أسعار الأغذية المحلية، وتتحمل الأسر الأكثر فقراً وطأة التضخم في المواد الغذائية والمواد الأساسية الأخرى، مما يؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي، ويعتبر انعدام الأمن الغذائي من أهم العوامل التي تتسبب في المزيد من النزاعات والصراعات، والعوامل اقتصادية يمكن أن تكون الزيادات المفاجئة وغير المتوقعة في أسعار الأغذية، أو

شكل رقم (4) يبين متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الوطن العربي خلال عام 2011 م

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقارير الإحصاءات الموحد 2011 م.

خفض أو إلغاء الإعانات للمواد الغذائية الأساسية عاملا محفزاً للاضطرابات، بالإضافة إلى النقمة الاجتماعية والعنف السياسي الذين اتسم بهما الربيع العربي في عام 2011، حين خفضت حكومات الدول العربية الدعم المخصص للخبز والوقود والسلع المدعمة. وبدأت أزمة الصراع العربي في كلٍ من تونس ثم مصر وليبيا وسوريا واليمن، وسوف يتم توضيح كل دولة واثر تضررها.

**2/1:أنتاج واستهلاك الغذاء والحبوب ونسبة الاكتفاء الذاتي والفجوة في الدول العربية بعد الربيع العربي خلال الفترة (2011-2016):**

يبين الجدول رقم (5) أحد مؤشرات الأمن الغذائي وهو توفير الغذاء(إتاحة الغذاء) للدول العربية خلال الفترة (2011-2016) بعد أزمة الربيع العربي ويبين الجدول والشكلين (5،6) متوسط إنتاج واستهلاك والفجوة أو الفائض من السلع الغذائية حيث أن متوسط إنتاج الحبوب للدول العربية بلغ حوالي 56 مليون طن، في حين أن متوسط استهلاك الحبوب لنفس الفترة للدول العربية بلغ حوالي 121.1 مليون طن ويتضح من الجدول ان متوسط حجم الفجوة في الحبوب للدول العربية بلغ حوالي 65.1 مليون طن ويحتل الحبوب أكثر من 70% من الفجوة الغذائية وهكذا في باقي المحاصيل (البطاطس متوسط فائض (0.0) مليون طن والبقوليات متوسط فجوة (1.1) مليون طن ومتوسط فائض الخضر(0.8) مليون طن ومتوسط فائض الفاكهة (1.2) مليون طن والسكر متوسط الفجوة (7.9) ومتوسط الفجوة الزيوت (3.7) مليون طن ومتوسط فجوة اللحوم(2.8) مليون طن).

جدول(5) يوضح متوسط إنتاج واستهلاك والفجوة من السلع الغذائية للدول العربية خلال الفترة (2011-2016)

| السنوات | متوسط إنتاج | متوسط استهلاك | متوسط الفجوة |
|---|---|---|---|
| **الحبوب** | 56.0 | 121.1 | -65.1 |
| **القمح** | 26.4 | 63.0 | -36.6 |
| **الذرة الشامية** | 7.9 | 25.1 | -17.2 |
| **الأرز** | 6.3 | 10.6 | -4.2 |
| **الشعير** | 6.5 | 16.9 | -10.4 |
| **البطاطس** | 14.4 | 14.4 | 0.0 |
| **البقوليات** | 1.4 | 2.5 | -1.1 |
| **الخضر** | 54.2 | 53.4 | 0.8 |
| **الفاكهة** | 36.0 | 34.7 | 1.2 |
| **السكر المكرر** | 3.2 | 11.1 | -7.9 |
| **الزيوت** | 2.1 | 5.8 | -3.7 |
| **اللحوم** | 8.6 | 11.4 | -2.8 |

| السنة | الإنتاج ألف طن |
|---|---|
| 2009 | 5274.3 |
| 2010 | 6786.6 |
| 2011 | 5504.5 |
| 2012 | 3609.0 |
| 2013 | 3182.1 |
| 2014 | 2024.3 |
| 2015 | 2861.6 |
| 2016 | 1726.2 |

المصدر جدول (2-4-6) بالملاحق

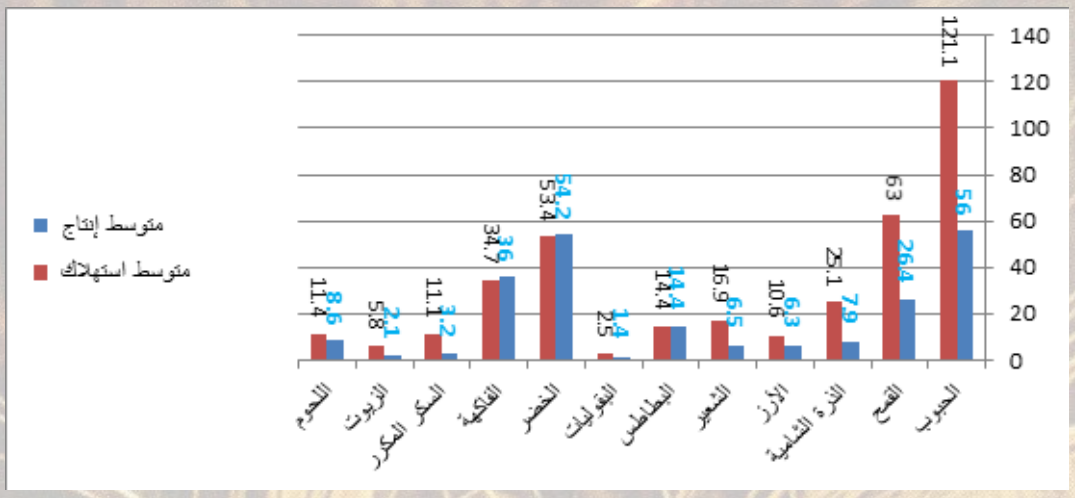


شكل رقم (5) يبين إنتاج واستهلاك في الوطن العربي خلال عام الفترة (2011–2016) م.

المصدر جدول (2–4–6) بالملاحق

شكل(6) يبين متوسط إنتاج واستهلاك والفجوة من السلع الغذائية للدول العربية خلال الفترة (2011–2016)

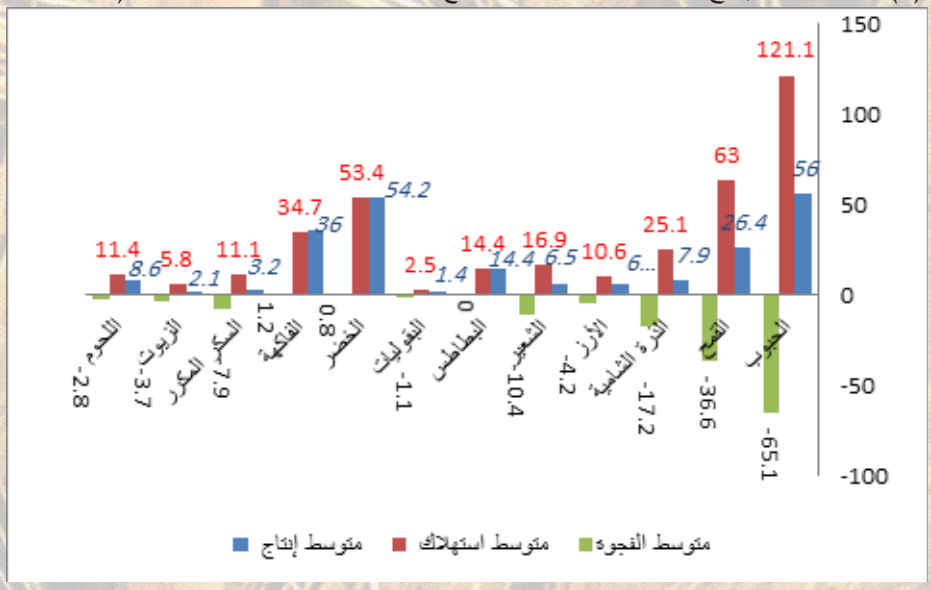


المصدر جدول (2–4–6) بالملاحق

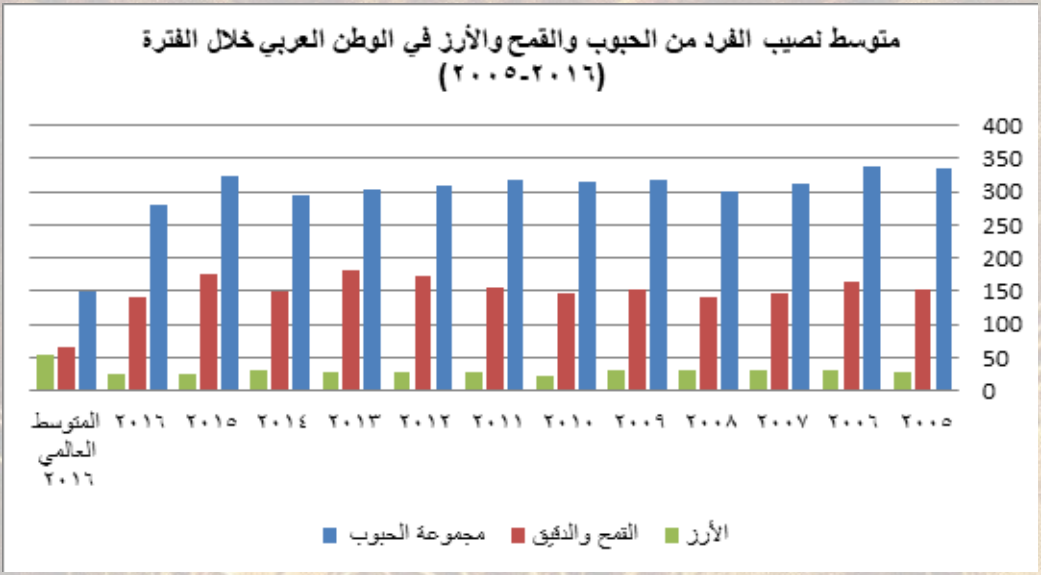


شكل رقم (7) متوسط نصيب الفرد من الحبوب (القمح والأرز) في الوطن العربي خلال الفترة (2005-2016)
رسمت من بيانات الجدول (10) بالملاحق.

**2/2 : متوسط نصيب الفرد من الحبوب والقمح والأرز بالوطن العربي خلال الفترة (2005-2016) :**

يساعد تحليل بيانات استهلاك السلع الغذائية الحبوب (القمح والأرز) في الدول العربية خلال الفترة (2005-2016) على التعرف على طبيعة ونمط الاستهلاك العربي من الحبوب، ويتأثر استهلاك الغذاء ونصيب الفرد منه بعدة عوامل من أهمها التطورات في مستويات الدخول، وأعداد السكان، والعادات التغذوية والوعي التغذوي والصحي، بالإضافة إلى إمكانية توفير إمدادات الغذاء. ويتفاوت نصيب الفرد من الحبوب حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من القمح عام (2005) 153.6 كغ بالسنة والأرز لنفس السنة 29.5 كغ بالسنة وانخفض متوسط نصيب الفرد من القمح عام 2008 فوصل إلى 142 كغ بالسنة بسبب الارتفاع الشديد في السعر العالمي لقمح، وازداد متوسط نصيب الفرد بشكل تدريجي في باقي السنوات إلى عام 2013 بسبب انخفاض سعر القمح العالمي فوصل إلى (181 كغ بالسنة)، وفي عام 2014 انخفض متوسط نصيب الفرد إلى (149) بسبب الارتفاع الحاد في سعر القمح العالمي، وفي عام 2015-2016 بلغ متوسط نصيب الفرد (174كغ بالسنة للقمح والأرز 26.2 كغ بالسنة) وذلك بسبب انخفاض السعر العالمي للقمح، وبلغ متوسط نصيب الفرد العالمي من القمح 67.2 كغ بالسنة والأرز 54.2 كغ بالسنة، ويتضح من **الجدول** بالملاحق والشكل أن متوسط نصيب الفرد في الوطن العربي(استهلاكه) من القمح أعلى من متوسط نصيب الفرد العالمي بفارق 60% تقريبا، أما الأرز فمتوسط نصيب الفرد العالمي أعلى من متوسط نصيب الفرد العربي بفرق 50 % تقريبا.

**2/3 : متوسط مساهمة الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية (%) خلال الفترة (2008-2016) :**

يبين الجدول (11) بالملاحق والشكل(8) أن أعلى اربع دول بالفجوة متوسط الفترة هي السعودية 22% والجزائر 12%ومصر 15% والأمارات 12% خلال فترة الدراسة من( 2008-2016)

الشكل (8) متوسط مساهمة الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية خلال الفترة (2008–2016)

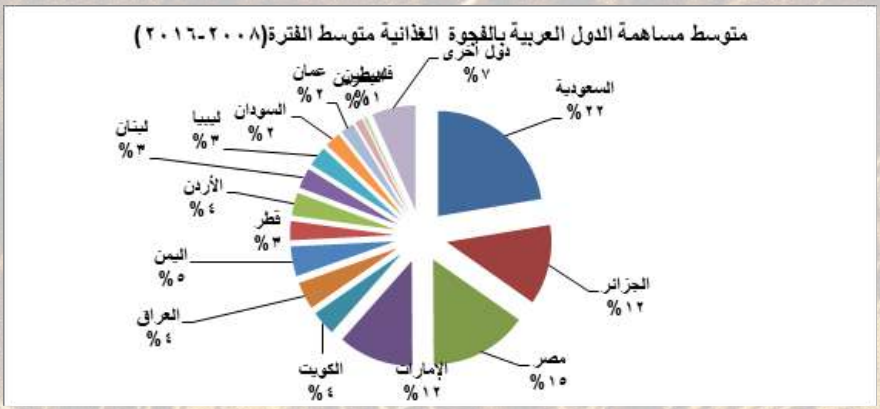


رسمت من الجدول (11) بالملاحق

## 2/4 : مؤشرات الأمن الغذائي لدول الربيع العربي :

شمل الربيع العربي خمسة دول عربية وهي تونس ومصر وليبيا واليمن والجمهورية العربية السورية، وسوف نتناول كل دولة على حدى لتوضيح الأثر الاقتصادية والاجتماعية والأمن الغذائي على هذه الدول :

### 2/4/1 مؤشر الأمن الغذائي للجمهورية العربية السورية:

نقاط القوة (2) النتيجة / 100:

1 تقلب الإنتاج الزراعي: ..... 88.3
2 فقدان الغذاء ..... 83.8

**التحديات (8) النتيجة / 100:**

3 وجود برامج شبكة سلامة الغذاء ..... 0
4 الحصول على التمويل للمزارعين..... 0
5 الإنفاق العام على البحث والتطوير الزراعي ..... 0
6 خطر الاستقرار السياسي ..... 0
7 فساد ..... 0
8 المعايير الغذائية ..... 0
9 الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)..... 2.4
البنية التحتية الزراعية..... 19.4

اندلعت أحداث سوريا يوم 15/آذار/ 2011، وتعتبر سوريا قبل الأزمة من الدول متوسطة الدخل وتمتلك وتنتج القمح بمتوسط من (4.5–6) مليون طن ويساهم قطاع الزراعة بنسبة 25–35 % من الناتج المحلي السوري واندلعت الحرب مساحة سوريا مخلفةً دمار البنية التحتية ودُمر معها قطاع الزراعة والصناعة وتدهور الاقتصاد السوري بكل جوانبه ونتيجة لحالات العنف المستمر، والاضطرابات المدنية والتقسيم في الجمهورية العربية السورية، التي اقترنت بعقوبات دولية وتعطيل إنتاج الأغذية وارتفاع الأسعار المحلية للوقود والأغذية والنقل ومستلزمات الإنتاج، احتاج 8.9 مليون نسمة إلى مستويات مختلفة من المساعدة الغذائية والزراعية والمعيشية. ومن بين هؤلاء كان 8.6 مليون نسمة بحاجة ماسة إلى مساعدة غذائية.

شكل رقم (9) إجمالي إنتاج سوريا من القمح من( 2009 –2016) خلال الأزمة

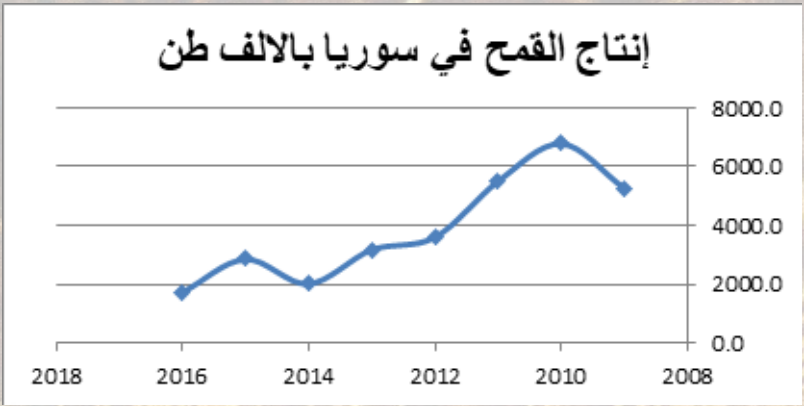


المصدر : المكتب المركزي للإحصاء، في الجمهورية العربية السورية

**2/4/1/1 : مؤشر توفر الغذاء في الجمهورية العربية السورية خلال الأزمة :** يعتبر القمح السلعة الأساسية اليومية للمواطن السوري حيث يعتبر الخبز أساس أي وجبة ولقد تبين من الجدول والشكل(9) السابقين أن سوريا كانت تنتج بمتوسط بين (5–6) مليون طن قمح سنويا قبل الأزمة ولكن بسبب أزمة الحرب التي تشهدها سوريا بدأ ينخفض من عام 2011 وحتى الآن حيث وصل إلى 3.6 مليون طن عام 2012 و3.1 مليون طن عام 2013 وانخفض إلى 2 مليون طن عام 2014 ووصل الإنتاج إلى 1.7 مليون طن عام 2016 ويعزى هذا الانخفاض في الإنتاج بسبب نتائج الحرب ونزوح المزارعين من ارضهم وعدم توفر التقاوي ودمار البنية التحتية واحتلال التنظيمات الإرهابية لعدة محافظات المنتجة بشكل رئيسي للقمح والحبوب وهكذا في باقي المحاصيل.

**مؤشر الأمن الغذائي للجمهورية العربية السورية:**

وفقا لـ (The Economist & Intelligence Unit )، فإن مؤشر الأمن الغذائي للجمهورية العربية السورية خلال عام (2017) : جاء الترتيب العالمي مصر لعام 2017 (99) وبلغ قيمة مؤشرها للأمن الغذائي (33.3).

| الجودة والسلامة | توفر الغذاء | القدرة على التحمل | المجموع النهائي | البلد | الترتيب العالمي |
|---|---|---|---|---|---|
| ٣٤,٢ | ٣٧,٦ | ٢٨,١ | ٣٣,٣ | سوريا | ٩٩ |

**2/4/1/2 :مؤشر القدرة على تحمل تكاليف الغذاء في الجمهورية العربية السورية من (2012–2017) خلال الأزمة:**

تم حساب الرقم القياسي لأسعار الأغذية والمشروبات غير الكحولية والمقارنة الرقم القياسي لأسعار جميع السلع خلال فترة الأزمة من (2011–2016 ) وقد تم تثبيت أسعار عام 2010=100 فقد تبين أن أسعار الأغذية زادت في عام 2011 إلى 107.1 و2012 إلى 150.8 و2013 إلى 316 و2014 إلى 378.03 وصلت 2015 إلى 512.11 وزادت في 2016 إلى 807.27 وكانت الأغذية والمشروبات الكحولية صاحبة أكبر زيادة في أسعار السلع الأخرى خلال سنوات الحرب ويعزى ذلك بسبب انخفاض الإنتاج وأغلاق الموانئ البرية لسوريا مع الأردن ولبنان والعراق وتركيا وارتفاع تكلفة النقل كل هذه العوامل أدت مع الصراع لارتفاع الغير المسبوق لأسعار الغذاء في سوريا بالإضافة إلى

انخفاض قيمة العملة مقابل الدولار 2017 (1دولار =517 ليرة سوري) قبل الحرب كان (1 دولار =48 ليرة سوري)، ونسبة البطالة قبل الحرب في سوريا كانت 10%، أما الآن فوصلت إلى 50%، وشكل رقم 10 يبين معدلات التضخم في أسعار المستهلك بسوريا.

جدول رقم (6) الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سوريا حسب السنوات خلال الفترة (2010-2016)(2010=100)

| السلع والخدمات ومجموعاتها الفرعية والرئيسية | جميع السلع | الأغذية والمشروبات غير الكحولية |
|---|---|---|
| وزن الأساس | 100 | 100.0 |
| 2011 | 106.3 | 107.1 |
| 2012 | 145.1 | 150.8 |
| 2013 | 264.54 | 316.33 |
| 2014 | 324.17 | 378.03 |
| 2015 | 448.84 | 512.11 |
| 2016 | 662.95 | 807.27 |

المصدر : المكتب المركزي للإحصاء، في الجمهورية العربية السورية

شكل (10) تضخم الأرقام القياسية للأسعار المستهلك السلع في سوريا (2012-2016)

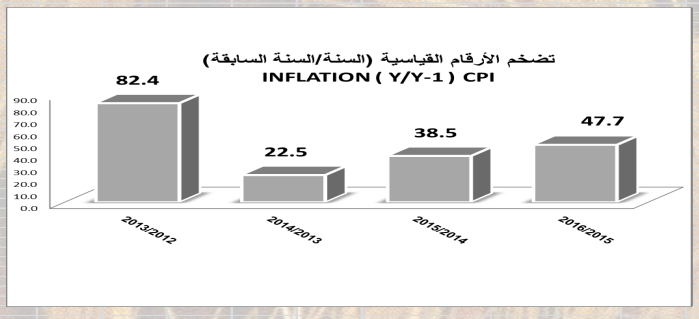


المصدر : المكتب المركزي للإحصاء، في الجمهورية العربية السورية

**2/4/1/3 : تحديد الفئات المتضررة في سوريا من الحرب:**

1 – المزارعين، والفلاحين والأسر الريفية المعتمدة على الزراعة في كسب قوت عيشهم، بدليل انخفاض حجم الإنتاج وحجم الأراضي المزروعة إلى أكثر من 60% من حجم الإنتاج قبل الأزمة.

2 –الأطفال وطلبة المدارس، الذين حرموا من تعليمهم، تدمير أكثر من 50% من المدارس في سوريا بسبب الحرب.

3 –البنية التحتية العامة، توقف خطوط النقل والطيران والاستيراد إلى أكثر من 7 سنوات، مثل خط الترانزيت الواصل بين تركيا والأردن، انقطاع خدمة الكهرباء عن 60 % من الأراضي السورية لمدة 7 سنوات، ومازال معبر نصيب مغلقاً ومطار حلب أيضاً إلى الآن.

4 –أصحاب مزارع الإنتاج الحيواني والنباتي وأصحاب الأصول الذين تضرروا من الحرب وقاموا ببيع هذه الأصول من أجل الحصول على الغذاء.

5 – الشركاء التجاريين للسوريين، بسبب تردي الوضع الأمني اضطر أصحاب الأصول لبيع ممتلكاتهم والانتقال إلى الدول المجاورة مثل مصر والأردن.

**2/4/1/4 :–المقترحات التي يمكن أن تساعد في التخفيف من هذه الأضرار :**

**1**– تأمين البذور والتقاوي والأسمدة للفلاحين ويفضل مجانا أو تكون أجلة.
2– تأمين الغذاء اللازم والخبز للفئات الأشد ضررا بشكل عاجل.
3–أحلال السلام من خلال استخدام المنظمات الدولية الأطراف المعنية بالحرب السورية.
4–تأمين التمويل اللازم لتأهيل البنية التحتية العامة.
5–حماية التراث وأثار سوريا من السرقة والنهب.
6–تأمين الوقود اللازم لتشغيل المولدات ومضخات الري.

شكل (11) يبين قيمة مؤشر الأمن الغذائي للجمهورية العربية السورية خلال الفترة (2012–2017)

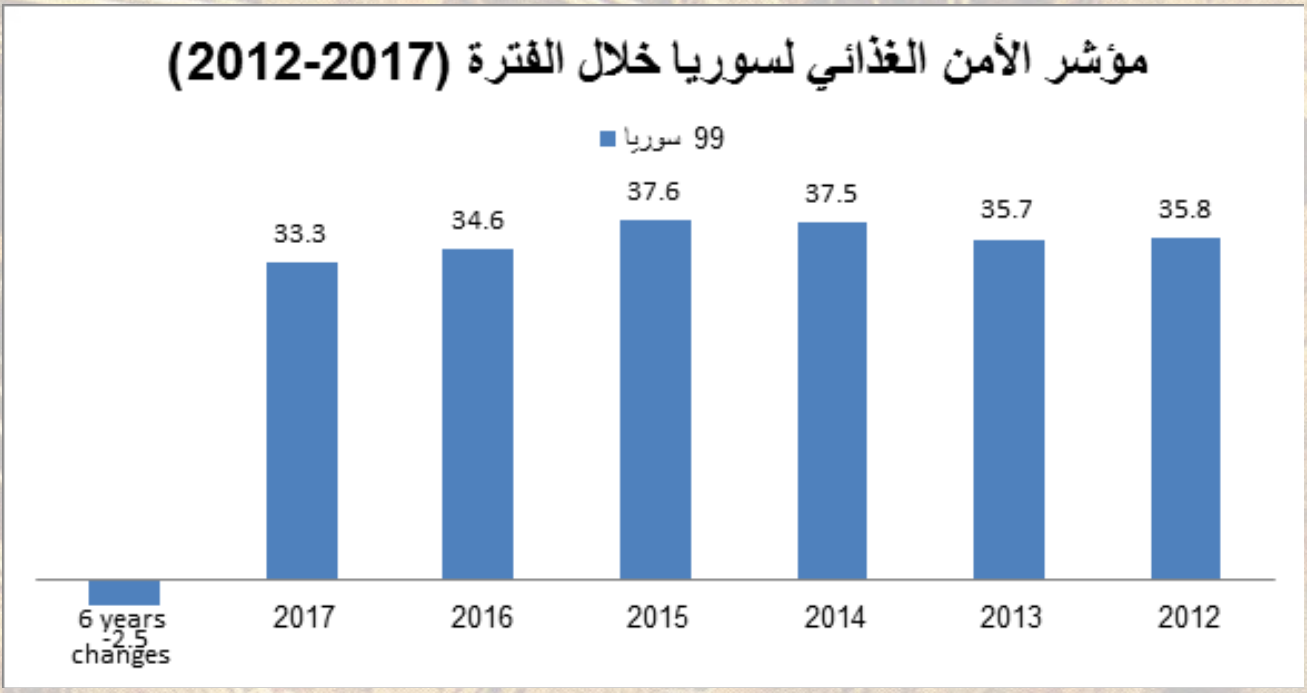


المصدر: تم حسابها من البيانات The Economist &Intelligence Unit، على الشبكة الدولية.

**2/4/2 :مؤشر الأمن الغذائي لمصر بعد ثورة 25 يناير 2011 :**

- **نقاط القوة (8): المؤشر/100**

1 المعايير الغذائية ..... 100
2 سلامة الغذاء ..... 99.5

3 تقلب الإنتاج الزراعي ..... 98.7
4 فقدان الغذاء ..... 82
5 البنية التحتية الزراعية ..... 79.6
6 نسبة السكان كفاية العرض ..... 78
7 نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي ..... 76.1
8 وجود برامج شبكة سلامة الغذاء ..... 75

***يتم تعريف نقاط القوة على أنها أي درجة مؤشر فوق 75.0**

*** نقاط الضعف (التحديات)(3):**

1- التعريفات الجمركية على الواردات الزراعية.....65
2- الإنفاق العام على البحث والتطوير الزراعي.....
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي).....7.7

**أ-ووفقا لـ (The Economist &Intelligence Unit )، فإن مؤشر الأمن الغذائي لمصر خلال عام (2017):**
جاء الترتيب العالمي مصر لعام 2017 (58) وبلغ قيمة مؤشرها للأمن الغذائي (56.6)

| الجودة والسلامة | توفر الغذاء | القدرة على التحمل | المجموع النهائي | البلد | الترتيب العالمي |
|---|---|---|---|---|---|
| ٦١,٥ | ٦٨,١ | ٤٢,٠ | ٥٦,٦ | مصر | ٥٨ |

**2/4/2/1 :إنتاج القمح والحبوب الذي يعكس توفر الغذاء في مصر :**

يبين الشكل (9) أن إنتاج مصر تراوح من (8.14) مليون طن واستهلاك (13.8) مليون طن عام 2005، وفي عام 2016 وصل الإنتاج إلى (9.3) مليون طن واستهلاك (17.4) كما في الشكل تبين أن في عام 2011 كانت أعلى سنة في استهلاك القمح حيث وصل الاستهلاك (18.1) مليون طن وإنتاج (8.3 ) مليون طن وهذا يعني أن الثورة أدت إلى استهلاك أعلى من باقي السنوات كما في الجدول بالملاحق والشكل (9) وكما في الجدول والشكل (7)(10).

شكل (12) يبين إنتاج واستهلاك والفجوة من القمح لمصر خلال الفترة (2005-2016)

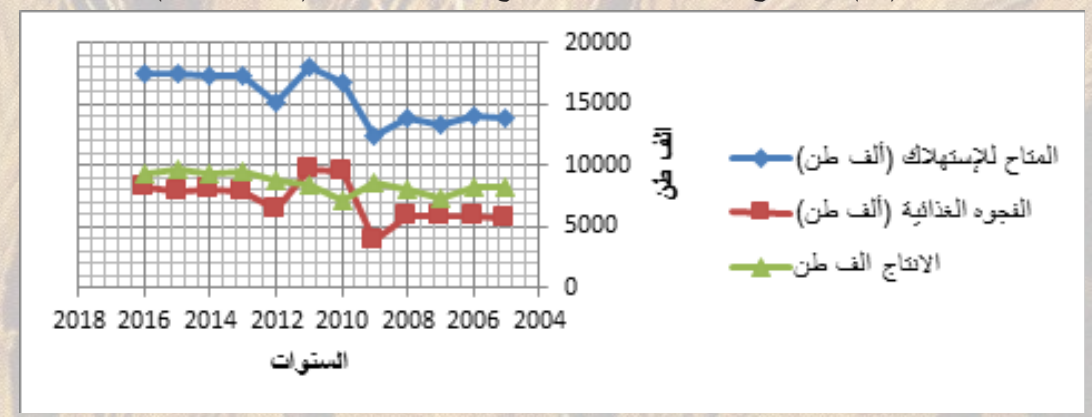


المصدر : جدول (12) بالملاحق

جدول(7) إنتاج الحبوب في مصر خلال الفترة (2012–2017)

شكل (13) إنتاج وواردات الحبوب في مصر خلال الفترة (2012–2017)

Egypt

Cereal production

| | 2012-2016 average | 2016 | 2017 forecast | change 2017/2016 |
|---|---|---|---|---|
| | 000 tonnes | | | percent |
| Wheat | 9 107 | 9 000 | 8 800 | -2 |
| Maize | 7 622 | 7 000 | 7 100 | 1 |
| Rice (paddy) | 6 092 | 6 300 | 6 380 | 1 |
| Others | 860 | 820 | 861 | 5 |
| Total | 23 681 | 23 120 | 23 141 | 0 |

Note: percentage change calculated from unrounded data.
Source: FAO/GIEWS Country Cereal Balance Sheets

**2/4/2/2 : مؤشر القدرة علي تحمل تكاليف الغذاء في مصر خلال الفترة (2011–2017).**

وشهدت بعض الدول العربية تحولات سياسية ومنها مصر، وقد كان لتراجع الاحتياطيات الخارجية في مصر الأثر الأكبر في انخفاض تلك الاحتياطيات على مستوى المجموعة، حيث انخفضت بنسبة بلغت حوالى 54 في المئة في نهاية عام 2011 لتبلغ حوالى 14.15 مليار دولار. كما تراجعت الاحتياطيات في كل من اليمن وتونس وسورية بنسب كبيرة، وفي مصر بدأ انخفاض قيمة الجنية أمام الدولار تدريجيا من 7 جنية لكل دولار عام 2011 ووصل الانخفاض في 2016 إلى 20 جنية مقابل الدولار الواحد، وتلى ذلك اتفاق الحكومة المصرية مع صندوق النقد الدولي في عام 2016 تقوم الحكومة المصرية بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية في مقابل الحصول على قرض بقيمة 12 مليار دولار وتتمثل أهم بنود الاصلاحات الاقتصادية في تحرير سعر صرف الجنية المصري والإلغاء التدرجي للدعم على الطاقة والكهرباء وفرض ضريبة القيمة المضافة بدلاً من ضريبة المبيعات ولذلك قام البنك المركزي بتعويم سعر الصرف في الثالث من نوفمبر عام 2016 مما أدى الي انخفاض قيمة الجنية المصري إلى النصف فقد ارتفع سعر صرف الدولار الامريكي من 8.9 جنية إلى 18 جنية في غضون أيام قليلة وقد ترتب على ذلك ارتفاع غير مسبوق في أسعار السلع والخدمات وارتفع معدل التضخم السنوي في المواد الغذائية والمشروبات من 13.8٪ في أكتوبر 2016 إلى 44٪ في أبريل 2017، ووصل معدل التضخم العام في يوليو 2017 إلى 33 في المائة، وهو أعلى مستوى في الثلاثين سنة الماضية حيث دفع ارتفاع أسعار الوقود المحلية تكاليف التوزيع.

ويستفيد حوالي 70 مليون شخص من أصل 92 مليون شخص من برنامج بطاقة الدعم الذي يخولهم الحصول على سلع بقيمة 21 جنيه مصري (1.16 دولار أمريكي) شهريا بالإضافة إلى خمسة أرغفة خبز يوميا بسعر 0.05 جنيه مصري لكل رغيف (0.01 دولار أمريكي) يتم دعم المخابز للفرق في التكاليف، حالياً حوالي 0.57 جنيه. وبموجب النظام الحالي، يمكن للمستفيدين تحويل «حصتهم من الخبز» غير المستخدمة إلى نقاط لإنفاقها على 44 منتجًا غذائيًا محددًا يمكن استبداله في المتاجر المملوكة للدولة أو المتاجر الخاصة المشاركة. من أغسطس 2017، توقفت موسيك عن دعم الدقيق المستخدم في المخابز لبيع الخبز. وبدلاً من ذلك، ترتبط الإعانات بالخبز الفعلي الذي اشتراه المستفيدون، مما وفر 8 مليارات جنيه (447 مليون دولار) على دعم المواد الغذائية لعام 18/2017، والشكل التالي يوضح تطور الرقم القياسي للأسعار بتحديد سنة الأساس (100=2010) وأخذ بالارتفاع حتي وصل خلال 2016 إلى 208.4.

شكل (14) معدل التضخم والرقم القياسي للطعام والشراب في مصر خلال الفترة (2010-**2016**)

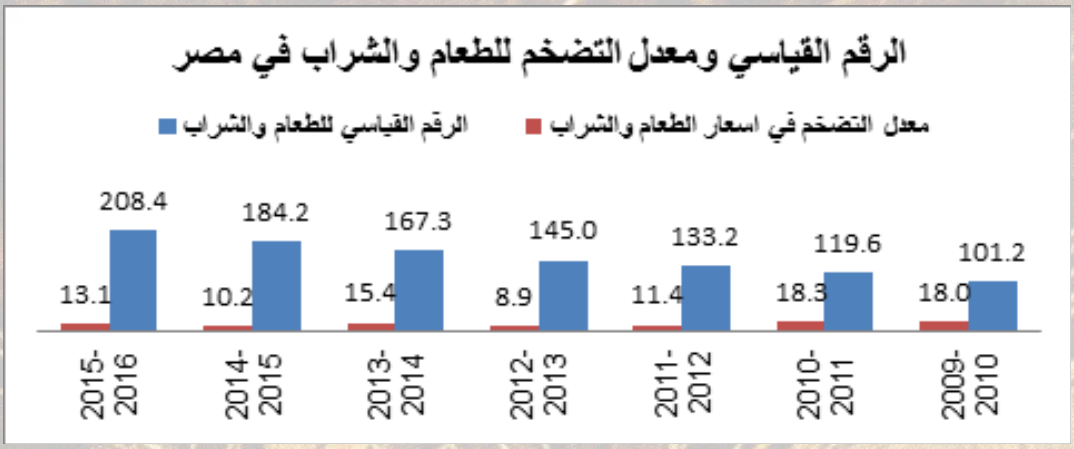


المصدر : جمعت وحسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر – نشرات الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين –أعداد متفرقة.

نتيجة التغير في النظام السياسي عام 2011 وفي ظل الإصلاحات الاقتصادية التي تشهدها مصر نتجه عنها فئات وقطاعات متضررة من الشعب المصري وهم :

1 المزارعين بسبب ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج.

2 نتيجة ارتفاع أسعار المستهلك والتضخم وفقد العملة المصرية لنصف قيمتها قبل الأزمة فان فئات محدودي الدخل تأثرت بهذا الارتفاع الحاد.

3 قطاع السياحة الذي غاب من عام 2011 وهو المحرك الأساسي للاقتصاد المصري.

4 ارتفاع معدلات البطالة وزيادة نسبة الفقر.

**تتكون سياسة دعم الغذاء في مصر من أربعة أركان أساسية :**

1 **المبررات والأهداف:**

المبرر: هو أنتشار الآثار السلبية لمشكلة الفقر في مصر.

والهدف : الحد من الآثار السلبية لمشكلة الفقر في نقص التغذية وسوء التغذية وعدم الاستقرار الأمني كما في سيناء الآن والحد من التطرف الإسلامي في مصر.

2 **المرجعية القانونية :**

أصدرا قوانين لتطبيق هذه السياسة من رئيس الجمهورية أو مجلس الوزراء

3 **أدوات التنفيذ أو آليات التنفيذ :**

تقوم وزارة المالية بدعم المزارعين بالتمويل، وتقوم وزارة التموين بتحديد الفئات محدودي والمنخفضة الدخل وتقوم بدعمها، وتقوم وزارة الزراعة ببرامج إرشادية، وتقوم وزارة الداخلية والدفاع بتطبيق القانون وتأمين جميع المناطق الزراعية بمصر ومنها سيناء.

4 **الجهة المنفذة للسياسة :**

وزارة الزراعة و وزارة المالية و وزارة التموين و وزارة الداخلية ووزارة الدفاع.

**2/4/3 :مؤشر الأمن الغذائي لدولة تونس :**

**نقاط القوة (4) النتيجة/ 100:**

1- سلامة الغذاء ..... 98.1

2- نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي .....90.9

3- فقدان الغذاء .....86.4

4-وجود برامج شبكة سلامة الغذاء ..... 75

**يتم تعريف «القوة» على أنها أي درجة مؤشر فوق..... 75.0**

***- نقاط الضعف التحديات (2)**

- الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) ..... 7.7
- الإنفاق العام على البحث والتطوير الزراعي .....12.5

**2/4/3/1 :إنتاج القمح والحبوب الذي يعكس توفر الغذاء في تونس :**

متوسط إنتاج تونس من الحبوب 1699 خلال الفترة 2012-2016 كمتوسط ومتوسط واردات متقلب من سنة لأخرى كما في الجدول والشكل التالي (8)(15).

جدول(8) إنتاج الحبوب في تونس خلال الفترة (2012-2017)

| ٢٠١٢ | ٢٠١٣ | ٢٠١٤ | ٢٠١٥ | ٢٠١٦ | ٢٠١٧ |
|---|---|---|---|---|---|
| ٢٩٢٣ | ٣٦٦٩ | ٣٣٧١ | ٤٠٠٠ | ٣٧٠٣ | ٣٦٨٢ |

وكانت قيمة مؤشر الأمن الغذائي لتونس 2017 =58.8 وكان ترتيبها عالميا 54 كما هو موضح بالشكل رقم (15)

المصدر: تم حسابها من البيانات The Economist &Intelligence Unit، على الشبكة الدولية.

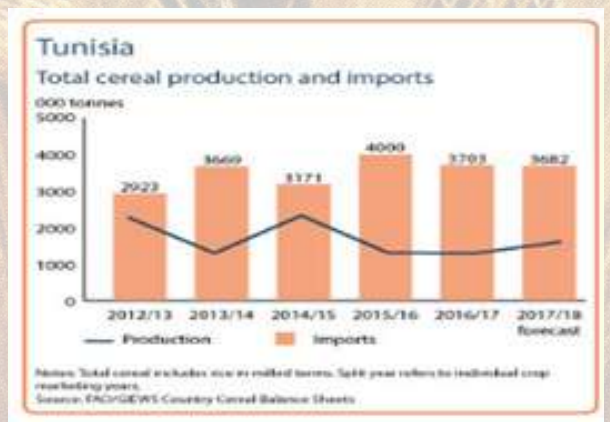

Tunisia

Cereal production

| | 2012-2016 average | 2016 | 2017 forecast | change 2017/2016 |
|---|---|---|---|---|
| | 000 tonnes | | | percent |
| Wheat | 1 170 | 927 | 1 100 | 19 |
| Barley | 497 | 328 | 476 | 45 |
| Cereals nes | 31 | 34 | 30 | -12 |
| Others | 1 | 1 | 1 | 0 |
| Total | 1 699 | 1 290 | 1 607 | 25 |

Note: percentage change calculated from unrounded data.
Source: FAO/GIEWS Country Cereal Balance Sheets

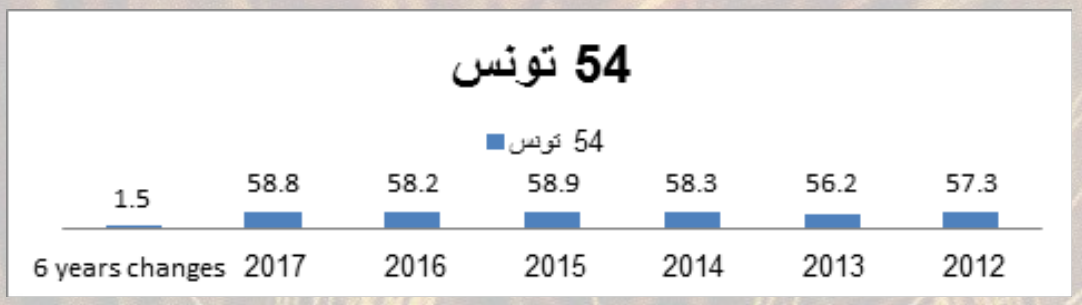


شكل (16) يبين قيمة مؤشر الأمن الغذائي لتونس خلال الفترة (2012-2017)

**2/4/4 :مؤشر الأمن الغذائي للجمهورية اليمنية :**

**نقاط الضعف:**

***- التحديات (12): النتيجة / 100**

**1** الحصول على التمويل للمزارعين.....0

2- القدرة امتصاص الحضرية .....0

3- الفساد.....0

4 - البنية التحتية الزراعية.....0

5- وجود برامج شبكة سلامة الغذاء .....0

6- الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) .....1

7- سلامة الغذاء.....5

8- خطر الاستقرار السياسي.....5.9

9- توافر المغذيات الدقيقة .....10.1

10 - الإنفاق العام على البحث والتطوير الزراعي .....12.5

11 - كفاية العرض .....12.5

12- جودة البروتين .....**17.5**

***- نقاط القوة (4)**

1- 1- فقدان الغذاء.....93.3

2- تقلب الإنتاج الزراعي .....91.8

3- نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي .....86.2

-4 التعريفات الجمركية على الواردات الزراعية.....84.3

*- يتم تعريف «التحديات» على أنها أي درجة مؤشر أقل من 25.0

**2/4/4/1 :إنتاج الحبوب الذي يعكس توفر الغذاء في اليمن :**

إن النزاع المستمر في اليمن يعرّض بشكل كبير للخطر سبل العيش والإنتاج الزراعي، وارتفاع أسعار المدخلات الزراعية. وتعاني الأنشطة الزراعية من ارتفاع أسعار الوقود، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الغلة العديد من الأسر الريفية التي تعتمد بشكل متزايد على فرص العمل كمصدر رئيسي للدخل، في معظم المناطق المتأثرة بالنزاعات، يميل العمل الزراعي المستأجر إلى الاستعاضة عنه بالعمل العائلي من أجل مواجهة الزيادة في تكاليف الإنتاج. تدني الإنتاج إلى اكثر من نصف الكمية.

يبلغ إجمالي إنتاج اليمن من الحبوب كمتوسط 2012-2016 (675 ألف طن) وتناقص في 2016 فوصل (363) وباقي الاحتياجات تأتي من الواردات حيث استورد اليمن متوسط 2012-2016 (4.2 مليون طن)

وفي 2017 استورد تقريبا نفس الكمية كما يوضح الجدول والشكل التالي (13)(9)

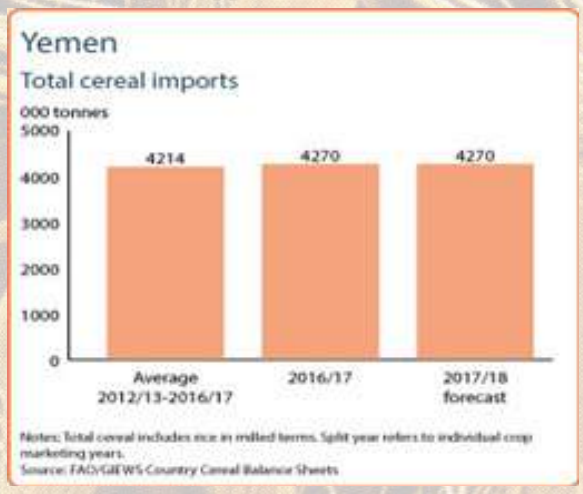


Yemen

Cereal production

| | 2012-2016 average | 2016 | 2017 forecast | change 2017/2016 |
|---|---|---|---|---|
| | 000 tonnes | | | percent |
| Sorghum | 325 | 162 | 150 | -7 |
| Wheat | 195 | 96 | 90 | -6 |
| Millet | 68 | 45 | 45 | 0 |
| Others | 88 | 60 | 50 | -17 |
| Total | 675 | 363 | 335 | -8 |

Note: percentage change calculated from unrounded data.
Source: FAO/GIEWS Country Cereal Balance Sheets

شكل (17) واردات الحبوب لليمن متوسط الفترة (2012-2017)

جدول (9) إنتاج الحبوب في اليمن متوسط الفترة (2012-2017)

**4/2 /2: يقدر عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بنحو 17 مليون شخص:**

وفقاً لآخر تحليل لسلسة تصنيف الأمن الغذائي المتكامل (IPC) الذي تم في مارس 2017، يقدر أن حوالي 17 مليون شخص في أزمة وتتطلب مساعدة إنسانية عاجلة. ويقابل ذلك 60 في المائة من مجموع السكان اليمنيين ويمثل زيادة بنسبة 20 في المائة مقارنة بالتحليل الأخير الذي أجري في حزيران / يونيه 2016.

تستمر أسعار الغذاء المرتفعة في الحد من وصول الأسر إلى الغذاء. في أكتوبر/ تشرين الأول 2017، طبقاً لتحديثات الأسواق المالية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة/ الأمن الغذائي، وارتفعت أسعار دقيق القمح المستورد بأكثر من 20 بالمئة في محافظة حجة، وهي أكبر زيادة تم تسجيلها في أكتوبر 2017، ونحو 90 بالمئة فوق مستويات ما قبل الأزمة.

لا تزال هناك اختلافات إقليمية كبيرة في الأسعار مما يعكس تجزئة كبيرة في السوق. وانخفاض قيمة العملة مقابل الدولار 1 دولار قبل الأزمة =200 ريال، أما الآن فوصل 1 دولار =400 ريال.

اعتباراً من سبتمبر 2017، كان هناك ما يقرب من 2 مليون شخص من النازحين داخلياً، مع أكبر عدد من المقيمين في محافظات حجة وتعز وأمانات والعاصمة صنعاء. يحتاج معظم الأشخاص النازحين داخليا إلى مساعدات غذائية عاجلة ويضعون عبئاً على المجتمعات المضيفة التي تكافح للتعامل مع الموارد المحدودة أصلاً.

**2/4/5 – مؤشر الأمن الغذائي دولة ليبيا :**

**2/4/5/1 : أثر النزاع الإنتاج الزراعي:**

إن المخاوف الأمنية تمنع المزارعون من شراء البذور، خاصة بالنسبة للمحاصيل، مثل الخضروات، التي لا يتم حفظ بذورها عادة من الحصاد السابق. كما أدت الزيادات في أسعار الوقود إلى الحد من قدرة المزارعين على تنفيذ العمليات الآلية.

**2/4/ 5/2: واقع إنتاج واستيراد الحبوب في ليبيا في العام 2017 :**

ويقد إنتاج محصول الحبوب لعام 2017 بحوالي 234 ألف طن، أي أقل بحوالي 18 بالمائة من المتوسط ، و10 بالمائة أقل من إنتاج العام الماضي. تعتمد البلاد بشكل كبير على الواردات (ما يصل إلى 90 في المائة) لاحتياجاتها من استهلاك الحبوب، معظمها من القمح والشعير. في السنة التسويقية 18/2017 (يوليو / يونيو)، من المتوقع أن يبلغ الاحتياج الفعلي للاستيراد 3.1 مليون طن، وهو نفس المبلغ في السنة السابقة، كما هو موضح بالجدول والشكل التالي (10)(18).

**2/4/5/3 : استمرار الصراع يؤثر على الاقتصاد :**

أدى انعدام الأمن المدني، الذي يغديه وجود جماعات مسلحة، إلى تدمير البنية التحتية العامة، وتعطيل نظم المشتريات والتوزيع، مما أدى إلى نقص في الغذاء، لا سيما في المناطق الحضرية، وفقدان الدخل للمزارعين غير القادرين على تسويق إنتاجهم، تعد البلاد واحدة من أكثر الاقتصادات التي تعتمد على المواد الهيدروكربونية في العالم، حيث تمثل عائدات النفط أكثر من 80 في المائة من إيرادات الدولة. وقد انتعش إنتاج النفط المحلي أسرع من المتوقع بعد نهاية النزاع في عام 2011. ومع ذلك، فهو الآن أقل بكثير من مستوى 2010 البالغ 1.55 مليون برميل في اليوم بسبب الصدامات بين المجموعات في المناطق المنتجة للنفط.

بعد انكماش الإنتاج المحلي الإجمالي في عام 2011 بنسبة 60٪ تقريبًا بسبب انخفاض إنتاج النفط، نما الاقتصاد بنسبة 92٪ في عام 2012 (على أساس سنوي). أدى الانتقال السياسي المستمر وإنتاج النفط المتقلب إلى مزيد من التقلصات تصل إلى 20٪ سنويًا في 2014 و2015. نتيجة لإعادة فتح بعض حقول النفط الرئيسية في عام 2017، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2017 بنسبة تزيد عن 30٪ سنوي.

انخفض معدل التضخم من 30٪ في يوليو 2016 إلى 24٪ في يناير 2017، لكنه ارتد إلى 27٪ في مارس 2017. وما زالت مستويات التضخم المرتفعة مدعومة بانقطاعات في سلسلة الإمدادات الناجمة عن انعدام الأمن ودينار ضعيف. من غير المرجح أن يتحسن معدل البطالة، الذي يقدر بنسبة 26 في المائة بحلول نهاية عام 2010، على المدى القصير. عادة ما يتم توظيف نسبة كبيرة من السكان في القطاع العام.

وقدرت الاحتياجات الإنسانية في ليبيا العدد الإجمالي للأشخاص المحتاجين للمساعدات الإنسانية إلى 1.3 مليون

شخص، أو 20 بالمائة من السكان، مع تسجيل معظم الحالات الشديدة في الجفرة وطرابلس وبنغازي. وبلغ عدد الأشخاص المحتاجين إلى مساعدات غذائية 0.4 مليون شخص.

شكل (18) واردات الحبوب ليبيا متوسط الفترة(2012–2017) جدول (10) إنتاج الحبوب في ليبيا متوسط الفترة (2012–2017)

Libya

Cereal production

| | 2012-2016 average | 2016 | 2017 forecast | change 2017/2016 |
|---|---|---|---|---|
| | 000 tonnes | | | percent |
| Wheat | 184 | 160 | 140 | -12 |
| Barley | 93 | 90 | 85 | -6 |
| Millet | 6 | 6 | 6 | 0 |
| Others | 3 | 3 | 3 | 0 |
| Total | 286 | 259 | 234 | -10 |

Note: percentage change calculated from unrounded data.
Source: FAO/GIEWS Country Cereal Balance Sheets

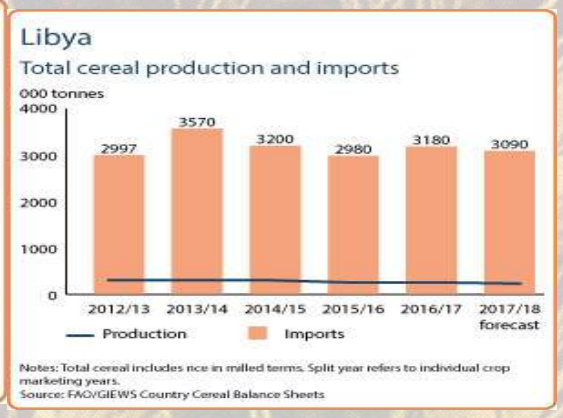

# معرض بترا للثروة الحيوانية 2019

نظراً لأهمية هذا المعرض كنشاط متميز للجمعية العربية للثروة الحيوانية فإن الأمانة العامة تنشر هذا التقرير عن المعرض ليكون حافزاً على مزيد من النشاطات المقدرة لهذه الجمعية التي تدعمها نقابة المهندسين الزراعيين الأردنيين.

– أقيم معرض بترا للثروة الحيوانية تحت رعاية دولة رئيس الوزراء الدكتور عمر الرزاز الأكرم وافتتحه نيابة عنه معالي وزير الزراعة ووزير البيئة المهندس إبراهيم الشحاحدة الأكرم.

– افتتح مندوب دولة رئيس الوزراء وزير الزراعة ووزير البيئة المهندس إبراهيم الشحاحدة معرض بترا للثروة الحيوانية، الذي نظمته نقابة المهندسين الزراعيين والجمعية العربية لعلوم الثروة الحيوانية في اتحاد المهندسين الزراعيين العرب في العاصمة الأردنية عمان، بحضور عدد من سفراء وممثلي سفارات الدول العربية والأجنبية ومجلس إدارة الجمعية العربية لعلوم الثروة الحيوانية ونقيب المهندسين الزراعيين وأعضاء مجلس النقابة وعدد كبير من ممثلي الفعاليات الزراعية والتجارية والصناعية الأردنية والعربية والعالمية.

وقال الوزير الشحاحدة: إن الثروة الحيوانية تسهم في تشغيل الأيدي العاملة، وتوفير سبل العمل والحياة الكريمة لعدد كبير من سكان الريف والبادية، مشيراً إلى أنها مصدر رئيس لدخل ما يقارب 250 الف شخص، مشيراً إلى أن قطاع الدواجن يحتل المرتبة الأولى، يليه قطاع الأبقار الحلوب، وأن حوالي 48 بالمئة من مجتمعات البادية الرعوية تعتمد عليها في معيشتها.

ولفت وزير الزراعة إلى أن الإحصائيات المتوفرة تشير إلى أن الاكتفاء الذاتي في إنتاج الماشية

بلغ حوالي 30 بالمئة للحوم الحمراء و53 بالمئة للحليب ومنتجات الألبان، كما أن إنتاج الدواجن من اللحوم والبيض يغطي الاستهلاك وتزيد القدرة الإنتاجية عن حاجة السوق المحلي.

ويقدر رأس المال العامل في قطاع الماشية بنحو مليار ونصف مليار دينار، ويشكل القطاع الزراعي عامة وقطاع الثروة الحيوانية خاصة قصة نجاح بسواعد أردنية.

وأعرب رئيس مجلس النقباء نقيب المهندسين الزراعيين المهندس عبد الهادي الفلاحات عن تقديره للجنة التحضيرية التي نظمت المعرض وجميع الشركات المشاركة من مختلف الدول العربية والأجنبية، إضافة إلى الشركات الأردنية، مؤكداً أهميته في ظل تطور قطاع الثروة الحيوانية.

وأكد الفلاحات أن النقابة تسعى بالتعاون مع الشركاء لكي يكون هذا الوطن مركزاً متقدماً في المنطقة العربية والإقليم لنقل المعرفة والتكنولوجيا إلى دول الإقليم، وحلقة وصل بين هذه الدول التي تتقاطع فيها المصالح مع الدول المتقدمة في هذا المجال.

ولفت الفلاحات إلى أن تبادل السلع بين الأقطار العربية وصل مع نهاية 2016 ما نسبته 8 بالمئة في حين تجاوز في الدول الأوروبية 65 بالمئة موجها شكره للجنة التحضيرية للمعرض والمشاركين فيه الأردنيين والعرب والأجانب، مؤكداً أهمية المعرض في ظل تطور قطاع الثروة الحيوانية داخلياً وخارجياً.

ومن جانبه أكد المهندس نهاد العليمي نائب نقيب المهندسين الزراعيين رئيس اللجنة التحضيرية للمعرض على أن فكرة إقامته جاءت لدفع قطاع الثروة الحيوانية المهم والحيوي في الأردن الذي يستثمر فيه بالملايين ويشغل آلاف الأردنيين ويوفر غذاء الأردنيين وقوتهم بأسعار مناسبة.

ولفت العليمي إلى أن اللجنة التحضيرية للمعرض واصلت الليل بالنهار من أجل إخراج معرض يليق بالأردن ويليق بالتقدم الذي أحرزه الأردن في مجال الثروة الحيوانية.

وأضاف العليمي إلى أنه وبالتزامن مع فعاليات المعرض؛ ستفتتح مشاريع زراعية لأكبر العلامات التجارية العالمية والأردنية بكلف تتجاوز عشرات الملايين، ما يؤكد على قدرة الأردن بأن يكون منطلقا استراتيجيا للمشاريع الاقتصادية في الإقليم.

من جانبه؛ أكد رئيس الجمعية العربية لعلوم الثروة الحيوانية في اتحاد المهندسين العرب الزراعي حسين مناع، أن الجمعية برغم حداثتها، نجحت بتنظيم ندوات ومحاضرات وأيام علمية، أدارها الخبراء وحضرها متخصصون.

وأضاف مناع أن "المأمول لهذا القطاع، الانتفاض على مفاهيم زيادة حجم الإنتاج بالطرق التقليدية، والمحافظة على الإرث الثقافي بوعي". وأشار إلى أن العلم والتطور يفرضان واقعاً جديداً عوامله انفتاح السوق، وسلامة الغذاء، ورعاية الحيوان، وتحسين الممارسات الزراعية، ويكرس ثلاثية الطاقة والبيئة والتغذية في توازن دقيق، يستند إلى الخبرة والمعرفة والاحتراف.

– نفذته نقابة المهندسين الزراعيين والجمعية العربية لعلوم الثروة الحيوانية التابعة لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب، وتم تشكيل لجنة تحضيرية تضم بين أعضائها أصحاب الخبرة، وبذلت جهداً كبيراً في تخطيط وتنفيذ المعرض.

– شارك في حفل الافتتاح عدد كبير من سفراء وممثلي السفارات والقنصليات العربية والأجنبية وممثلي الفعاليات والنقابات والجمعيات الزراعية

والتجارية والصناعية الأردنية والعربية والعالمية.
– استمر المعرض لمدة : 3 أيام (في الفترة من 16- 18 /4/2019).
– أقيم المعرض في معرض عمان الدولي للسيارات – في العاصمة الأردنية عمان على مساحة تزيد عن 7100 متر مربع.
– أوقات زيارة المعرض : من 10 صباحا وحتى الساعة 7 مساءً.
– تمت دعوة مجلس إدارة الجمعية العربية لعلوم الثروة الحيوانية لحضور مراسم افتتاح المعرض وحضر الزميل المهندس فراس بلية امين صندوق مجلس الادارة، والزميل المهندس احمد أتش عضو مجلس الإدارة.

**أهمية معرض بترا للثروة الحيوانية 2019**

يشارك في المعرض جميع قطاعات الثروة الحيوانية والتي تشمل المعدات والآلات والأعلاف والإضافات العلفية، صحة الحيوان، والأدوية واللقاحات البيطرية، والسلالات، الأسماك وتغذيتها .

أهمية معرض بترا للثروة الحيوانية تنبع من تخصصه في أحد أهم القطاعات التي توفر البروتين الحيواني مناسب الثمن للمواطنين على مدى ثلاثين سنة القادمة، وهذا المعرض سيشكل فرصة مهمة لتبادل الخبرات والتقنيات العالمية في هذا المجال.

معرض بترا للثروة الحيوانية هو أحد وجوه الاستثمار في صناعة المعارض التي تتيح تقديم صورة المملكة الأردنية الهاشمية عالمياً وعربياً كأحد أفضل مناطق الاستثمار الآمنة في المنطقة، وتسهم في ترسيخ الهوية الأردنية وتصديرها للخارج، هذه الوجة الفنية التي ستعود بالنفع مادياً ومعنوياً على قطاع الثروة الحيوانية الأردني وعلى بقية القطاعات الإقتصادية الأخرى المساندة له.

تؤكد فكرة إقامة معرض بترا للثروة الحيوانية أهمية قطاع الثروة الحيوانية في الأردن حيث يقدر فيه رأس المال العامل بأكثر من مليار ونصف دينار (في قطاعات الدواجن، الأبقار، الأسماك، الحليب، المعدات والآلات،الادوية البيطرية،الأعلاف، المصانع الغذائية) يتم استثماره في أبعد وأفقر المناطق الجغرافية في الممكلة والتي لا تصل إليها القطاعات الإقتصادية الأخرى الأمر الذي يوفر تنمية حقيقية لهذه المناطق من خلال تشغيل الأيدي العاملة لأبنائها، وإنشاء مجموعة من الأعمال المساندة للقطاع هناك، وتنمية البعد الإقتصادي الإجتماعي لهذه المناطق.

نوفر من خلال تنفيذ معرض بترا للثروة الحيوانية فرصة حقيقية لاستفادة الشركات المحلية والعالمية من الفرص الإقتصادية المتاحة لإعادة إعمار العراق وسوريا في المرحلة القادمة، لتمتع المملكة بميزة الأمان الداخلي، وقرب المسافات الجغرافية، وسهولة التعاملات الإقتصادية، وفتح أسواق تصديرية جديدة للمنتجات الأردنية.

سيشكل معرض بترا للثروة الحيوانية فرصة مهمة لتسويق الكفاءات الأردنية في هذا القطاع على مستوى الشركات العالمية، وتقديم الخبرة الأردنية في هذا المجال كأحد أوجه التميز في المملكة الأردنية الهاشمية.

تقديم أحدث المعلومات العلمية والفنية من خلال المحاضرات العلمية المرافقة للمعرض.

8) التعريف بالمملكة سياحياً من خلال برنامج الرحلات المرافق للمعرض (زيارة البتراء، وادي رم، جولة الباص المكشوف لوسط البلد، جبل القلعة).

– شارك في معرض بترا للثروة الحيوانية 115 شركة وعلامة تجارية من أكثر من 28 دولة من أنحاء العالم .

– بلغ عدد الزوار 6300 زائر من مختلف أنحاء العالم .

– تم تنفيذ برنامج علمي متخصص مرافق لمعرض بترا للثروة الحيوانية احتوى على 22 محاضرة علمية متخصصة لمحاضرين وباحثين من مختلف دول العالم.

– بلغت نسبة رضى المشاركين عن تنفيذ معرض بترا للثروة الحيوانية 91% بحسب نماذج التقييم الورقية والألكترونية.

– تم التخطيط وتنفيذ حملة إعلامية متخصصة لغايات الدعاية والإعلان عن معرض بترا اشتملت على أكثر من 18 وسيلة إعلان مطبوعة ومسموعة والكترونية (موقع على شبكة الأنرنت، تطبيق للهاتف الخلوي، دعاية الكترونية على مواقع وسائل التواصل الاجتماعي، وغيرها)

– بلغ عدد الرعايات الخاصة بمعرض بترا للثروة الحيوانية 28 رعاية.

**الدول المشاركة في المعرض: (أجنحة محجوز في المعرض)**

أمريكا، فرنسا، ألمانيا، استراليا، بريطانيا، هولندا، الصين، رومانيا، إيطاليا، الفلبين النرويج، الهند، الدنمارك، اسبانيا تركيا، الامارات العربية المتحدة، السعودية، مصر، سوريا، العراق، الأردن.

الدول الزائرة للمعرض (بالإضافة للدول المشاركة)

– النمسا، الدنمارك باكستان، قطر، الكويت، لبنان، أفغانستان، نيجيريا فرنسا، المغرب تونس، السودان، تشاد، البحرين، السودان، شمال افريقيا تركيا، فلسطين، موريتانيا، السعودية.

# المؤتمرات والندوات التي تعاون الاتحاد على عقدها مع منظمات أخرى

للاتحاد علاقات متميزة مع جميع المؤسسات والمنظمات العاملة في القطاع الزراعي العربي وقد أثمرت هذه العلاقات تعاون مشترك في تنفيذ نشاطات علمية متعددة أهمها :

– المؤتمر العربي لعلوم وقاية النبات الذي عقد في دمشق عام 1986 بالتعاون مع الجمعية العربية لعلوم وقاية النبات

– الندوة العلمية حول الجراد الصحراوي وتأثيره على البيئة والتي عقدها الاتحاد بالتعاون مع عمادة المهندسين التونسيين خلال الفترة 1–1990/3/3 في تونس

– الندوة العلمية حول خطر المبيدات وتأثيرها على صحة الإنسان والحيوان وتلوث البيئة والتي عقدها الاتحاد بالتعاون مع المنظمة العربية الزراعية والمركز الدولي لبحوث التنمية في بيروت خلال الفترة 4–1992/5/7 .

– مؤتمر الأمن الغذائي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الحالية الذي عقده الاتحاد بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية في بيروت عام 1994 .

– الندوة العلمية حول استخدامات المياه العربية والتي عقدها الاتحاد في الخرطوم خلال الفترة 23–1997/4/24، بالتعاون مع اتحاد المهندسين الزراعيين السودانيين

– المؤتمر القومي حول التكامل العربي في مجال تعزيز دور مؤسسات التعليم الزراعي في التنمية الزراعية المستدامة والذي عقده الاتحاد بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية في عمان خلال الفترة 15–1998/12/18 .

_ مؤتمر تطوير إنتاج وصناعة بذور المحاصيل الحقلية لخدمة التنمية الزراعية الذي عقده الاتحاد بالتعاون مع الجمعية العربية لعلوم المحاصيل الحقلية في القاهرة خلال الفترة 27–1999/4/29 .

مؤتمر التكامل الاقتصادي الزراعي العربي (الواقع والطموحات) الذي عقده الاتحاد بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية في دمشق خلال شهر كانون الثاني/ يناير / عام 2003

– مؤتمر التقنيات الحديثة ودورها في زيادة إنتاجية المحاصيل الحقلية الذي عقده الاتحاد بالتعاون مع الجمعية العربية لعلوم المحاصيل الحقلية في الخرطوم خلال شهر فبراير 2003

– مؤتمر استخدامات المياه المعالجة في الزراعة الذي عقد في الكويت بالتعاون مع جمعية المهندسين الزراعيين الكويتيين خلال شهر نوفمبر / تشرين الثاني 2007

– مؤتمر تنمية المجتمعات الريفية الذي عقده الاتحاد بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية في عمان خلال الفترة 2–2008/4/3

المؤتمر العربي حول الفلاحة البيولوجية في تونس

وذلك بالتعاون مع الجمعية العلمية في المملكة الأردنية، وذلك لأهمية الموضوعات المطروحة على المستوى المعاشي والصحي ، وقد تم عقد هذه الندوة بالتعاون مع عمادة المهندسين وذلك خلال الفترة 2000/5/16–15

مؤتمر التغيرات المناخية وتأثيراتها على البيئة الزراعية

عقد هذا المؤتمر في بيروت خلال الفترة 10–2010/12/13 بالتعاون مع كلية الزراعة في الجامعة اللبنانية

ندوة التأمين الزراعي في المغرب

عقدت هذه الندوة في المغرب خلال الفترة 23–2011/5/25 بالتعاون مع وزارة الفلاحة في المغرب

ندوة حصاد المياه وتنمية الموارد المائية

عقدت هذه الندوة في بيروت بالتعاون مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة خلال الفترة 19–2013/12/21 .

ندوة السياسات الحكومية ودورها في التنمية الزراعية

عقدت هذه الندوة في المغرب خلال الفترة 20–2014/5/23 بالتعاون مع معهد الحسن الثاني في المغرب

ندوة الأمن الغذائي العربي والاستثمار

عقدت في الخرطوم بتاريخ 7–2015/12/8 بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية

المؤتمر الخامس للاستثمار في الأمن الغذائي

عقد المؤتمر في الفجيرة بالتعاون مع اتحاد وغرف التجارة العربية خلال الفترة 3–2016/5/4

الملتقى العربي للاستثمار

عقد المؤتمر في الجزائر بالتعاون مع اتحاد المهندسين الزراعيين الجزائريين خلال الفترة 23–2017/10/25 .